الأمم المتحدة

A/C.2/77/SR.25

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

Distr.: General
26 January 2023
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 9:00

الرئيسة: السيدة ستويفا ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند 16 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي *(تابع)*

(أ) التجارة الدولية والتنمية *(تابع)*

البند 18 من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)*

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية *(تابع)*

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة *(تابع)*

البند 20 من جدول الأعمال: العولمة والترابط *(تابع)*

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط *(تابع)*

البند 21 من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة *(تابع)*

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية *(تابع)*

البند 22 من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى *(تابع)*

(ج) دور المرأة في التنمية *(تابع)*

البند 24 من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية *(تابع)*

البند 124 من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة

اختتام أعمال اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-28969 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 9:00.

البند 16 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي *(تابع)* (A/C.2/77/L.11/Rev.1 و A/C.2/77/L.75؛ A/C.2/77/CRP.2)

مشروع القرار A/C.2/77/L.11/Rev.1: تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة

1 - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الوارد في الوثيقة A/C.2/77/L.75.

2 - **السيد أبو بكر** (نيجيريا): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن تعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل للجميع أمر بالغ الأهمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهناك حاجة ماسة إلى نظام ضريبي عالمي في إطار الأمم المتحدة لتمكين الدول من تعبئة الموارد المحلية بفعالية ومعالجة الأزمات العالمية المتعددة، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والكساد الاقتصادي المحتمل، وأزمة المناخ، والنزاعات. ويمثل مشروع القرار فرصة تاريخية للحكومات، ولا سيما في البلدان النامية، للحصول على الموارد التي تشتد الحاجة إليها، من أجل الاستجابة للأزمات وإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

3 - وأضاف قائلا إن القادة السياسيين الأفارقة حازمون في رغبتهم في تعزيز تعبئة الموارد المحلية والحكم الرشيد والاستثمار في كل من خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وخطة عام 2030. وتركز البلدان الأفريقية على تعزيز النظم الضريبية بطريقة عادلة ومنصفة، واضطلعت بمبادرات وجهود كثيرة في هذا الصدد. وقد استثمرت المجموعة استثمارا كبيرا في السياسة الضريبية وفي مجال إدارة الضرائب، وفي إطار القيام بذلك زادت من قدرتها زيادة كبيرة في السنوات السابقة، بدعم من المانحين والمؤسسات الدولية. غير أن التقدم المحرز في القارة الأفريقية ليس كافيا في ضوء العولمة والتكامل مع بقية العالم. وهناك حاجة إلى إحراز تقدم على الصعيد الدولي لضمان أن يدفع جميع دافعي الضرائب نصيبهم العادل. وقد عززت البلدان الأفريقية أيضا مشاركتها في جهود التعاون الضريبي وخطت خطوات ملحوظة، إلا أن الأمر يتطلب مزيدا من العمل لضمان وجود عملية شاملة للجميع، على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء.

4 - واستطرد قائلا إن هناك حاجة إلى وجود أساس مشترك لجمع إيرادات كافية للاستثمارات في خطة عام 2030. وقد أكدت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مرارا الحاجة إلى أن يركز التعاون الضريبي الدولي على الاحتياجات والقدرات الفريدة للبلدان النامية. ودعا مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، الذي عقد في 17 أيار/مايو 2022، الأمم المتحدة إلى بدء مفاوضات بشأن اتفاقية دولية بشأن المسائل الضريبية، بهدف أن يتحقق التعاون الضريبي عالميا. وبما أن الصكوك والمحافل الضريبية الدولية الموضوعية تفتقر إلى الشمول، فإن أي صك تنشئه الأمم المتحدة من شأنه أن يضع معيارا عالميا طموحا وينشئ آلية للشفافية والمساءلة، من أجل إنشاء هيئة ضريبية حكومية دولية شاملة للجميع عالميا تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد اضطلعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بدور في هذا المجال، ولكن بعد 10 سنوات من محاولات إصلاح القواعد الضريبية الدولية، من الواضح أنه لا يوجد بديل عن المحفل العالمي المتسم بالشمول والشفافية الذي توفره الأمم المتحدة.

5 - وأردف قائلا إنه نظرا لذلك، تحث المجموعة البلدان على أن تظل ملتزمة بوضع صكوك ضريبية شاملة للجميع من جانب الأمم المتحدة وتشجع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على القيام بدور داعم في هذا الصدد. وأعرب عن أمل المجموعة في أن يساعد مشروع القرار على تحقيق رؤية وزرائها. وقد كانت المفاوضات بشأن النص صعبة للغاية، ولكن تُحَث جميع الوفود على تأييد مشروع القرار مع المضي قدما، من أجل بناء نظام ضريبي دولي يتسم بالشمول الكامل ويكون أكثر فعالية.

6 - **السيدة هيريتي** (أمينة اللجنة): قالت إن الأردن يود أن ينضم إلى مقدمي مشروع القرار.

7 - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى تعديل مقترح للفقرة 2 من مشروع القرار، قدَّمته الولايات المتحدة الأمريكية ويرد في الوثيقة A/C.2/77/CRP.2.

8 - **السيدة ماركس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الفقرة 2 من مشروع القرار الحالي تدعو إلى إجراء مناقشات حكومية دولية في الأمم المتحدة بشأن سبل تعزيز التعاون الضريبي الدولي من خلال عملية تتسم حقا بالشمول. وقالت إن وفد بلدها يشعر بقوة بأنه

مما لا يتماشى مع الروح المطلوبة لبداية عملية تتسم بالشمول أن يكون هناك حكم مسبق على نتائج تلك المناقشات. ولذلك فإن التعديل المقترح يستتبع حذف العبارة التالية من الفقرة 2: "منها إمكانية استحداث إطار عمل أو صك دولي للتعاون بشأن المسائل الضريبية يتم وضعه والاتفاق عليه من خلال عملية حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة". ولا يستبعد الحذف المقترح أي خيار من المناقشات، وإنما يسعى بالأحرى إلى إزالة جميع القيود من المحادثة.

9 - **الرئيسة:** قالت إنه طُلِبَ إجراء تصويت مسجل على التعديل المقترح.

10 - **السيدة جويني** (جنوب أفريقيا): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن جنوب أفريقيا تؤيد مشروع القرار. وقد انقضت سبع سنوات منذ اعتماد الغاية 4 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ولا تزال هذه المسألة ذات أهمية حاسمة. وما فتئت البلدان النامية تدعو منذ سنوات عديدة إلى عملية حكومية دولية عالمية لمعالجة المسائل الضريبية معالجة فعالة، وقد حان الوقت لتحقيق أحد الجوانب الهامة لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التي تنطوي على إمكانات كبيرة لزيادة الموارد العامة المحلية.

11 - وأضافت قائلة إن الدول الأعضاء، بتأييدها مشروع القرار، تعرب عن تأييدها لعالم منصف وعادل، ولحق جميع الدول في التنمية. ومن شأن وضع اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة أن توجد معايير عالمية وتنشئ آليات للشفافية والمساءلة، والمنظمة هي أنسب مكان لمثل هذه المناقشات، بالنظر إلى عضويتها العالمية وطابعها الشامل للجميع. ولذلك تُحَث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار، ومن خلال القيام بذلك أن تجدد التزامها بتعزيز التعاون الإنمائي الدولي.

12 - *أجري تصويت مسجل على المقترح الوارد في الوثيقة A/C.2/77/CRP.2 لتعديل الفقرة 2 من مشروع القرار A/C.2/77/L.11/Rev.1.*

المؤيدون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وصربيا، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقيرغيزستان، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنمسا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأردن، وإريتريا، وإسواتيني، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، والصين، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، واليمن.

الممتنعون عن التصويت:

الأرجنتين، وأوروغواي، وبنغلاديش، وبوتان، وبيرو، وتركيا، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، والنرويج.

13 - *رُفض المقترح بأغلبية 97 صوتا مقابل 55 صوتا، مع امتناع 13 عضوا عن التصويت* *.

14 - **السيد كفالهايم** (النرويج): قال إن النرويج تولي أهمية كبيرة لموضوع التعاون الضريبي الدولي وقد شاركت مشاركة بناءة في المناقشات بغية التوصل إلى توافق في الآراء. ويقدم النص الحالي اقتراحات بناءة لتحسين التعاون في المسائل الضريبية. وقال إن حكومة بلده تعتبر الشفافية المالية أولوية رئيسية ولديها طموحات كبيرة لمكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، من أجل تمويل وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. والنرويج ملتزمة التزاما تاما بالحل ذي الركيزتين لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد الذي طرحته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين، والذي يمثل خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للضرائب الدولية. وفي الوقت نفسه، تعترف النرويج بالدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة وبالمعالم الهامة التي بلغتها لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، التي أحرزت تقدما كبيرا في التعاون الضريبي تحت مظلة تمويل التنمية.

15 - وأضاف قائلا إن هناك عدة مجالات مشتركة للسياسة العامة بين العمل الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالضرائب ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، وتشجع النرويج على توثيق التعاون بين المنظمتين بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالشفافية والمساءلة. وقد امتنعت النرويج عن التصويت على التعديل المقترح للفقرة 2 من مشروع القرار. فالمناقشات بشأن التعاون الضريبي لا تزال في مرحلة مبكرة وستمتنع النرويج عن التصويت على الصكوك أو الأطر المحتملة، لأن أي مسعى من هذا القبيل يجب أن يسبقه تحليل شامل وأن يسترشد بمدخلات من جميع الدول الأعضاء. ولم تجر هذه المناقشة بعد، وينبغي لأي عملية يُضطلع بها في الأمم المتحدة أو في أي مكان آخر أن تركز على تعزيز أوجه التآزر وتجنب ازدواجية الجهود وتداخلها.

16 - **السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة تؤيد الجهود التي تبذلها البلدان النامية لزيادة تعبئة الموارد المحلية. وقد أُحرز تقدم كبير في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وتشكل مبادرات من قبيل المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، والإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، والحل ذي الركيزتين، خطوات هامة نحو إنشاء نظام ضريبي دولي أكثر إنصافا للجميع. وهذه المبادرات مفتوحة للجميع ويمكن لغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المشاركة فيها على قدم المساواة. وعلى الرغم مما تقدم، لا تزال البلدان النامية تشعر بالقلق، لا سيما فيما يتعلق بالإدماج وقدرتها على المشاركة بفعالية. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما الجهود الرامية إلى معالجة هذه الشواغل وتريد أن تستفيد البلدان النامية من هذه المبادرات الهامة.

17 - وأضاف قائلا إن وفد بلده قد صوَّت لصالح التعديل المقترح، لأن الصيغة الأصلية المستخدمة في الفقرة 2 فيها حكم مسبق على المبادرات الجديدة في الأمم المتحدة، مما يمكن أن يكرر ويحتمل أن يقوض العمل الحالي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مرحلة حاسمة من تنفيذ الحل ذي الركيزتين. ومع ذلك، فإن المملكة المتحدة يسرها أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار وتأمل في أن يتجنب تقرير الأمين العام الصادر به تكليف التوصية بعمل جديد يحتمل أن يكون مزدوجا، وأن يركز بدلا من ذلك على التوصيات الرامية إلى تعزيز مبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتحدد خريطة طريق مجموعة العشرين/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالبلدان النامية والضرائب الدولية توصيات واضحة لتعظيم فوائد المبادرات القائمة في البلدان النامية، وينبغي أن تكون بمثابة دليل يُسترشد به.

18 - **السيدة لو** (سنغافورة): قالت إن سنغافورة تؤيد الهدف الرئيسي لمشروع القرار، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الضريبي الدولي بطريقة شاملة للجميع وضمان مراعاة مصالح البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، تعترف سنغافورة بتنوع الآراء بشأن كيفية تناول هذه المسألة وتضع في اعتبارها العمل الهام الذي يجري الاضطلاع به في محافل أخرى. وفي

* أبلغ وفد غينيا اللجنة في وقت لاحق بأنه كان ينوي التصويت ضد الاقتراح.

المناخ الحالي، يتحتم على الوفود، وبخاصة وفود الدول الصغيرة، أن تتجنب ازدواجية الجهود وأن تزيد إلى أقصى حد من الموارد المتاحة المحدودة. وقد عملت سنغافورة بهذه الروح مع وفود أخرى لتقديم مقترحات توفيقية تعكس التوازن الدقيق وتنوع الآراء بشأن هذا الموضوع. وتُشَجَّع جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في مشاورات الأمين العام لإعداد تقريره، الذي سيحدد الخطوات المحتملة لتعزيز شمول وفعالية التعاون الضريبي الدولي.

19 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/77/L.11/Rev.1 ككل.*

20 - **السيدة كافكوفا** (تشيكيا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، ألبانيا وأوكرانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وصربيا؛ والبلدين المرشحين المحتملين البوسنة والهرسك وجورجيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه متفقون على حسن توقيت وأهمية تعزيز التعاون الضريبي الدولي، بطريقة فعالة وشاملة. وقد جمع الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح بالفعل 141 ولاية قضائية ملتزمة بتقديم حل متعدد الأطراف للتصدي للتحديات الضريبية التي تواجهها جميع البلدان في بيئة تسودها العولمة. وقالت إن إيجاد مسار مواز جديد للمناقشات ليس هو السبيل الصحيح لتحقيق هدف تعزيز التعاون، ومن شأنه أن يعرض للخطر هذا الهدف المشترك. وبدلا من ذلك، ينبغي التركيز على تفعيل الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه ضمن الإطار الشامل للجميع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والذي من شأنه أن يحقق فوائد ملموسة قصيرة الأجل ومزيدا من الاستقرار لجميع الاقتصادات.

21 - وأضافت قائلة إنه مع التسليم بالحاجة إلى التنوع، يرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه ينبغي تشجيع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين على مواصلة زيادة جهودهما في مجال بناء القدرات، بالتعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية الأخرى، من أجل توفير إطار تنفيذي للحل ذي الركيزتين، بما سيكون مفيدا للجميع. ولذلك تُحَثُّ الدول الأعضاء على دعم عمل الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح والحل ذي الركيزتين، من أجل التصدي للتحديات الضريبية المشتركة، بما في ذلك تلك الناشئة عن رقمنة الاقتصاد. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تنفذ معيار التبادل التلقائي للمعلومات عن الحسابات المالية في المسائل الضريبية، وأن تدعم المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية الذي يضم 165 عضوا. ومن شأن نجاح هذه المبادرات أن يمثل إنجازا هاما متعدد الأطراف لجميع الدول الأعضاء، وتعاونا ضريبيا أقوى، مع تجنب الازدواج مع العمليات القائمة.

22 - واستطردت قائلة إن الفقرة 2 من مشروع القرار من شأنها أن تخلق عملا موازيا لا لزوم له بشأن نفس المسائل، وأن تقوض الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وقد أصبح هذا الأخير ضروريا أكثر من أي وقت مضى، للوفاء بالاتفاق الذي تم التوصل إليه وإيجاد حل متفق عليه بصورة متبادلة لصالح الجميع.

23 - **السيدة ماركس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، ولكنها تود أن توضح موقفها بشأن المسائل الحاسمة المتصلة بالنص. فالولايات المتحدة تؤيد بقوة الالتزام السياسي الذي قطعه 137 عضوا في الإطار الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين بشأن تآكل الوعاء الضريبي وتقاسم الأرباح، لإصلاح الهيكل الضريبي الدولي وتحقيق الاستقرار في النظام الضريبي الدولي باستخدام الحل ذي الركيزتين الذي تقوده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن شأن هذا النهج أن يجعل النظام الضريبي الدولي أكثر عدلا وملاءمة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين. والحل ذو الركيزتين هو إنجاز مهم للدبلوماسية الاقتصادية من شأنه أن ينهي السباق إلى القاع بشأن معدلات الضرائب على الشركات وحوافز الاستثمار الواردة التي تقدمها البلدان النامية، ويؤدي لتكافؤ الفرص أمام الأعمال التجارية وإلى تحسين العدالة للعمال في جميع أنحاء العالم. وقد اعتمدته بلدان تمثل 95 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بعد سنوات من العمل والمفاوضات المفصلة والمكثفة في بيئة شاملة للجميع.

24 - وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة لا توافق لذلك على الفكرة التي ينطوي عليها مشروع القرار بأنه لا يوجد محفل على درجة عالية من الشمول يعمل على تعزيز التعاون الضريبي الدولي. وأي قرار ببدء مناقشات حكومية دولية بشأن تعزيز شمول وفعالية التعاون الضريبي الدولي من خلال تقييم خيارات إضافية، بما في ذلك إمكانية وضع صك أو إطار للتعاون الضريبي خارج نطاق الحل ذي الركيزتين، لن يكون متسقا مع هذا الحل.

25 - وأخيرا، تود الولايات المتحدة أن تنأى بنفسها عن الفقرة 2 من مشروع القرار، لأن هذه الفقرة تقترح عملية من شأنها أن تقضي على الكثير من التقدم المحرز مؤخرا في التعاون الضريبي الدولي وتقوض الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وبالمثل، فإن الفقرة 3 تقوض قدرة اللجنة على العمل بصورة بناءة لتحسين التعاون الضريبي الدولي، كما أن الدعوات الموجهة إلى الأمين العام لإعداد تقرير جديد غير ملائمة. ومن شأن إنشاء لجنة حكومية دولية للتوصية بإجراءات جديدة قبل الانتهاء من تنفيذ الحل ذي الركيزتين أن يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في النظام الضريبي الدولي ومساعدته على أن يصبح ملائما للغرض.

26 - **السيدة ميكائيل** (إريتريا): تحدثت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن جائحة كوفيد-19 قد أثرت على العالم وغيرت الحقائق أكثر من أي أزمة أخرى في التاريخ الحديث، وإن الوضع تفاقم بسبب مواطن الضعف من قبيل تغير المناخ والنزاعات المسلحة والتحديات الهيكلية. ونتيجة لذلك، كان هناك زعزعة للاستقرار الاقتصادي على نطاق واسع، واضطرابات في سلسلة الإمداد، وارتفاع التضخم وضغط الديون، وفي نهاية المطاف، انخفاض معدلات النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في أفريقيا. ويعتمد تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 على قدرة أفريقيا على تعبئة موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا.

27 - وأضافت قائلة إن للتدفقات المالية غير المشروعة أثرا سلبيا كبيرا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأنها تستنزف احتياطيات النقد الأجنبي، وتُقلِّل من تعبئة الموارد المحلية، وتمنع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفاقم انعدام الأمن، وتزيد من حدة الفقر وعدم المساواة الاقتصادية، وتقوض سيادة القانون، وتزيد من سوء ظروف الاقتصاد الكلي. والتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالضرائب هي مشاكل عالمية تتطلب تعاونا عالميا، والأمم المتحدة هي أفضل محفل متعدد الأطراف لمعالجة لهذه التحديات وتقديم حلول شاملة للجميع. ولا يزال التعاون الضريبي الدولي الفعال مهملا في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية ويتطلب جهودا متضافرة لسد الفجوة من خلال إطار شامل وعادل للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي يوحِّد البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

28 - واستطردت قائلة إن المجموعة تشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الضريبي وإنشاء هيكل إداري يمكن لجميع الدول الأعضاء المشاركة فيه على قدم المساواة، وهو ما لا يحدث في الهياكل القائمة. وهناك حاجة إلى تعزيز المكافحة العالمية للتدفقات المالية غير المشروعة بزيادة الشفافية والتعاون بين الحكومات، وبوضع قواعد ومعايير وهياكل ضريبية عالمية أكثر اتساقا وأقل تعقيدا تأخذ في الاعتبار مصالح البلدان النامية وشواغلها واحتياجاتها. وتؤكد المجموعة على الحاجة إلى العمل معا لزيادة فعالية النظام الضريبي العالمي وإزالة فرص التهرب الضريبي الدولي. وفي هذا الصدد، يهدف مشروع القرار إلى ضمان التعاون بين جميع الدول الأعضاء وإنشاء نظام عالمي واحد يعمل لصالح جميع البلدان، وليس فقط للقليل منها.

29 - **السيد أوهري** (ليختنشتاين): قال إن تعزيز التعاون الضريبي الدولي كانت أولوية منذ فترة طويلة بالنسبة لليختنشتاين، التي تلتزم بالتعاون الدولي للتصدي للتهرب الضريبي، وكفالة بيئة ضريبية أكثر شفافية، وتعزيز سيادة القانون. وقد حققت المنتديات المتعددة الأطراف القائمة، من قبيل المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، والإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، نتائج ملموسة لتحسين المعايير الضريبية الدولية، ونُشَجِّع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى هذه المبادرات والمساهمة بنشاط في أعمالها. وينبغي لأي جهود جديدة لتعزيز التعاون الضريبي الدولي البناء استنادا إلى المبادرات القائمة، بدلا من التنافس معها.

30 - وأضاف قائلا إن ليختنشتاين قد انضمت إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، على أساس من الفهم الراسخ بأن إجراء مزيد من المناقشات في الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة سيأخذ في الاعتبار جميع الصكوك القانونية ذات الصلة وأشكال التعاون الدولي، من أجل تجنب وجود عمليات تتسم بالازدواجية وقد لا تكون بالضرورة أكثر شمولا أو فعالية. وفي هذا الصدد، تأمل ليختنشتاين في أن يوفر التقرير الشامل الذي سيعده الأمين العام قدرا من الوضوح بشأن كيفية زيادة تعزيز التعاون الضريبي الدولي.

31 - **السيد شلايبفر** (سويسرا): قال إن سويسرا يسرها أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، إلا أن بعض جوانب موقفها من النص تحتاج إلى توضيح. وقد أحرز تقدم كبير في العقد الماضي في مجال التعاون الضريبي الدولي وأجرى المجتمع الدولي إصلاحات

كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالشفافية وفرض الضرائب على أرباح الأعمال التجارية. وقد أنشئت منتديات جديدة مفتوحة لمشاركة جميع الدول، تضم بلدانا نامية كثيرة بين أعضائها. وتتطلب الالتزامات الحالية الرامية إلى إصلاح النظام الضريبي الدولي أن تخصِّص البلدان موارد كبيرة لهذه المنتديات. ومن شأن إنشاء هيئات جديدة لها نفس الأهداف تقريبا أن يزيد التكاليف، على حساب البلدان ذات الموارد المحدودة.

32 - وأضاف قائلا إنه لهذه الأسباب، تشك سويسرا في أن يؤدي مشروع القرار إلى زيادة الشمول في مجال الضرائب الدولية، وتتساءل عما إذا كان الإطار المقترح سيؤدي إلى نتائج مختلفة أو حتى أفضل، مقارنة بالأطر القائمة. ويلزم أن يكون مضمون أي صك يضع معايير عالمية مقبولا لدى المجتمع الدولي بأسره، بنفس قدر القبول الذي تحظى به المعايير التي تضعها هيئات أخرى. وفي حين أن سويسرا ترغب في أن تكون شريكا بنّاء في تعزيز التعاون الضريبي الدولي، فإنها تفضل البدء بتعزيز المنتديات القائمة، بما في ذلك المنتديات التي تدعمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتجنب إنشاء هياكل مزدوجة من شأنها أن تقوض أهمية العمليات القائمة.

33 - **السيد موريلي** (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إن هذه الوفود تؤيد الحاجة إلى التعاون الدولي لضمان فرض ضرائب عادلة وفعالة، وهي أداة هامة للحكومات لتقديم السلع والخدمات الأساسية، ودعم الجهود الإنمائية. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، فإن الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالضرائب قد توسعت وتحسنت إلى حد كبير في السنوات السابقة، لتمكين المشاركة الفعالة لجميع البلدان المهتمة. وتشمل الترتيبات من هذا القبيل الترتيبات التي بدأتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي وضعت أشكالا جديدة وعالمية للتصدي لتحديات التنسيق الضريبي.

34 - وأضاف قائلا إنه تحت قيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين، وضع المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية معايير جديدة لتبادل المعلومات بين السلطات الضريبية وساعد البلدان على تنفيذها، من أجل وضع حد للسرية المصرفية وضمان عدم إخفاء الأموال في ولايات قضائية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح لمعالجة قيام الشركات بتجنب الضرائب والممارسات الضريبية الضارة، مع ضمان المشاركة المتساوية لجميع الولايات القضائية المهتمة في وضع معايير تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وكان هناك دعم دولي واسع النطاق لكلتا المبادرتين، ويعمل الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على تنفيذ حل طموح ذي ركيزتين في 137 بلدا، بهدف ضمان مساهمة ضريبية عادلة من الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات.

35 - واستطرد قائلا إن هناك قلقا، بما أن هذه العملية جارية على قدم وساق، من أن بدء مناقشات حكومية دولية في الأمم المتحدة بشأن آليات جديدة للتعاون الضريبي يمكن أن يقوض المفاوضات الجارية، التي تمر بمرحلة حرجة، ويحول موارد البلدان الشحيحة عن الجوانب المطلوبة. وكانت هذه المفاوضات حساسة، إلا أنها كانت أيضا بناءة وشاملة، مع وجود مشاركة نشطة للبلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، في صياغة القواعد الأساسية للحل ذي الركيزتين. وعلى هذا النحو، ونظرا لإمكانية الازدواجية والتجزؤ، وللشواغل المتعلقة بالموارد اللازمة لتنفيذ مشروع القرار، من المتوقع أن تكون هناك تحديات في تنفيذ عملية جديدة للأمم المتحدة.

36 - وتابع كلامه قائلا إنه على الرغم من أن أستراليا وكندا ونيوزيلندا لا توافق على بعض الخطوات المقرر اتخاذها، فقد انضمت إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار لأنها تعترف بالحاجة إلى فرض ضرائب عادلة وفعالة، فضلا عن أهمية الموضوع، الذي يتطلب التنسيق والتعاون والحلول التوفيقية. وهذه الدول على استعداد للمشاركة في المناقشات والاستماع إلى شواغل الآخرين بشأن مسائل التعاون الضريبي، بغية البناء استنادا إلى النجاحات التي تحققت بالفعل، وبغية تحسين عمل الآليات القائمة.

37 - **السيدة كيم** يونهي (جمهورية كوريا): قالت إن وفد بلدها شارك في المفاوضات بحسن نية وسعى إلى تحديد أي أرضية مشتركة ممكنة. وبما أن مشروع القرار سيناقَش سنويا، فإن وفد بلدها يود أن يشرح موقفه بشأن الجوانب الإجرائية لعملية التفاوض والنهج المتعدد الأطراف.

38 - أولا، تتطلب المناقشات الحكومية الدولية بشأن التعاون الضريبي إجراء مناقشات محلية كافية بين الوزارات والسلطات ذات الصلة، والتنسيق المناسب فيما بين البلدان. ولذلك فإن من المؤسف أن المسودة الأولية قد قُدمت لإنشاء آلية جديدة ملزمة قانونا، دون أي عمل تحضيري لاستيعاب مختلف الآراء وتحديد أرضية

مشـتركة. وبالمقارنة مع النص الحالي، فإن المسـودة الأولية لم تشـر إلا إلى وعود غير واقعية بإنشـاء آلية جديدة وتجاهلت جميع الإنجازات والجهود وأوجه التقدم القائمة ذات الصـلة. وتمشـيا مع النهج المتعدد الأطراف للأمم المتحدة، ينبغي ألا تشـكل العملية المسـتخدمة خلال الدورة الحالية سابقة للعمليات المقبلة، وينبغي ألا تتكرر أبدا.

39 - ثانيا، عند تقديم المسودة الأولية، شدد مؤيدو مشروع القرار على أهمية وجود آلية ضريبية أكثر شمولا. ومما يؤسف له أن تجربتهم في الدورة الحالية كانت سـتثبت لكثير من الوفود أن الأمم المتحدة لا تستطيع دائما أن تضمن الشمول والشفافية. ففي حين أُبلغت جميع الوفود بأن الميسِّـر سـيجري مشـاورات ثنائية، لم تُقدَّم أي معلومات إضـافية عن العملية أو عن الوفود المعنية. ويقصـد بالمفاوضـات في الأمم المتحـدة أن تكون متعـددة الأطراف، وينبغي أن تكون جميع مسارات التشاور علنية وشفافة لضمان الثقة في العملية والثقة المتبادلة بين الوفود. وعلاوة على ذلك، جرى عدة مرات خلال المفاوضات طلب معلومات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، ولكن لم يُنظر في هذه الطلبات إلا قرب نهاية تلك العملية، مما يدل بوضـوح على عدم الإنصاف في معالجة الطلبات الواردة من بعض الوفود. ويلزم أن تكون عملية التفاوض مسـتقرة ويمكن التنبؤ بها وجديرة بالثقة، ولم يكن هذا هو الحال خلال الدورة الحالية.

40 - ثالثا، في حين أن جمهورية كوريا توافق على الحاجة إلى مزيد من الشـمول والفعالية في التعاون الضـريبي الدولي، نظرا لأن الآليات القائمة مفتوحة لجميع البلدان، فإنها لا توافق على أن الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي يمكن أن يضـمن الشـمول. ويلزم أن تسترشد المناقشات بنهج عملي، وليس بنهج سياسي وتبسيطي، ومع بدء المشاورات بهذه الطريقة المتسرعة، ليس هناك ما يضمن النهوض بأهمية الأمم المتحدة أو أن يكون هناك شمول حقيقي.

41 - وأخيرا، لن يكون التعاون الضـريبي الحقيقي ممكنا إلا إذا أُخذت في الاعتبار الحقائق المعقدة والأولويات والمصـالح المختلفة لجميع البلدان. وفي حين أن الاعتماد الحصري على الآراء القائمة على التصـنيف إلى فئتين، وتصـنيف البلدان على أنها "متقدمة النمو" أو "نامية"، قد يكون مناسـبا، فإن هذا النهج لن يؤدي إلى أي نتائج مجدية فيما يتعلق بالمسائل الضريبية. وأعربت عن أمل وفد بلدها في إجراء استعراض عادل وعملي وهادف لمشروع القرار خلال المفاوضات المقبلة.

42 - **السـيد كوداما** (اليابان): قال إن وفد بلده صـوَّت لصـالح التعديل الذي اقترحته الولايات المتحدة بسـبب قلقه إزاء مشـروع القرار الـذي يؤدي لتكرار الجهود التي تبـذلهـا منظمـة التعـاون والتنميـة في الميدان الاقتصـادي، التي اضـطلعت لفترة طويلة بدور مركزي في المناقشـات الحكومية الدولية بشـأن التعاون الضـريبي. ومنذ إطلاق الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضـريبي ونقل الأرباح، كانت المناقشـات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي شـاملة للجميع تماما، بمشاركة البلدان والولايات القضائية من غير الأعضاء. وعلى هذا النحو، لا يمكن لليابان أن تؤيد الاقتراح الداعي إلى بدء مناقشات حكومية دولية في الأمم المتحدة وربما وضع اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة من خلال لجنة حكومية دولية مخصـصـة، لأن ذلك قد يصرف الانتباه عن العمل الجاري بشأن الحل ذي الركيزتين ومجموعة قواعده التفصـيلية، ويقوض التقدم المحرز بالفعل في إطار مبادرات أخرى. وعلاوة على ذلك، وبما أن مشـروع القرار تترتب عليه آثار في الميزانية البرنـامجيـة، فـإن الموارد المحـدودة للمنظمـة تحتـاج إلى أن تُستخدم بفعالية وكفاءة.

43 - **السـيدة أوندونا** (نيجيريا): قالت إن مشروع القرار كان يمكن أن يكون أكثر طموحا. ويلزم أن يكون التعاون الضـريبي الدولي عالميا في نطاقه ونهجه، وتجد معظم البلدان صعوبة في قبول شرعية المعايير والمحافل الدولية التي أنشـئت دون مدخلاتها. ولا يوجد محفل واحد شـامل للجميع عالميا بشـأن التعاون الضـريبي، وقالت إن ما تمارسـه منظمة دولية أقل شمولا من ضغط هائل على البلدان ذات السيادة هو أمر مؤسف.

44 - وأضـافت قائلة إن مجموعة الدول الأفريقية قد سـعت إلى الترويج لمشـروع قرار باسـتخدام المنبر الذي توفره الأمم المتحدة، وهي منظمة عالمية ذات شرعية وقدرة على الحشد في سبيل العمل الجماعي والتأثير على صـعيد وضـع القواعد. وقد شـدد الفريق الرفيع المسـتوى المعني بتعزيز المسـاءلة والشـفافية والنزاهة في الشـؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطـة عـام 2030 على الحـاجـة إلى وجود تعـاون ضـريبي دولي شـامل وفعال تماما في الأمم المتحدة، وعمَّم رئيس الدورة الخامسـة والسـبعين للجمعية العامة هذه التوصـية على جميع الدول الأعضـاء، للتداول بشـأنها في الدورة السـادسـة والسـبعين. وقد أعرب الوزراء الأفارقة علنا عن رغبتهم في وضـع اتفاقية ضـريبية للأمم المتحدة، وتُشجَّع الدول الأعضاء على المشاركة الجماعية في مشروع القرار في الدورات المقبلة.

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** *(تابع)* (A/C.2/77/L.5/Rev.1)

مشروع القرار A/C.2/77/L.5/Rev.1: التجارة الدولية والتنمية

45 - **الرئيسة:** قالت إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية وإن المملكة المتحدة طلبت إجراء تصويت مسجل على الفقرة 24 من النص.

46 - *بناء على طلب ممثل المملكة المتحدة، أُجري تصويت مسجل على الفقرة 24 من مشروع القرار A/C.2/77/L.5/Rev.1.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسواتيني، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس، واليمن.

المعارضون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وعمان، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

الممتنعون عن التصويت:

تركيا.

47 - *اعتُمدت الفقرة 24 من مشروع القرار بأغلبية 123 صوتا مقابل 50 صوتا، مع امتناع عضو واحد عن التصويت.*

48 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/77/L.5/Rev.1 ككل.*

49 - **السيدة كافكوفا** (تشيكيا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا؛ والبلدين المرشحين المحتملين البوسنة والهرسك وجورجيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي شارك بشكل استباقي وبنّاء في المناقشات، بهدف التوصل إلى مشروع قرار يعطي الأولوية للتحديات التي تواجهها البلدان النامية، ويعكس بدقة السياق العالمي الحالي وحالة المفاوضات في منظمة التجارة العالمية. وقالت إن تأييد الاتحاد الأوروبي للنص يستند إلى اقتناع قوي بأن التجارة قوة دافعة للنمو الشامل للجميع والقضاء على الفقر، وتسهم في التنمية المستدامة والتحول الهيكلي والتصنيع، ولا سيما في البلدان النامية.

50 - وأضافت قائلة إن القواعد المتعددة الأطراف هي أفضل ضمان ضد النزعة الحمائية، ومن أجل تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد وشفاف ومفتوح ويمكن التنبؤ به وشامل

للجميع وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية هو أفضل طريقة لتحقيق تحرير للتجارة على نحو يكون مجديا. ولضمان تقاسم المكاسب المتأتية من التجارة على نطاق أوسع، ينبغي أن تكون التجارة شاملة للجميع، بمشاركة نشطة ومتساوية من جانب المرأة كمنتجة وتاجرة. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى الاندماج في النظام المتعدد الأطراف لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تحقيق تكافؤ الفرص، تحتاج البلدان النامية إلى معاملة خاصة وتفاضلية، استنادا إلى احتياجاتها الإنمائية الفردية.

51 - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد انضموا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، ويعربون عن سرورهم بنتائج المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، وباتفاق الأعضاء على متابعة إصلاح منظمة التجارة العالمية، والتقدم المحرز نحو التوصل إلى اتفاق شامل بشأن إعانات مصائد الأسماك. ويرحبون أيضا بالتزام أعضاء منظمة التجارة العالمية بالمساهمة في التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية. ويسلم مشروع القرار بأنه لا يزال يتعين على أعضاء منظمة التجارة العالمية القيام بعمل بشأن الزراعة، بغية تحقيق نتائج إيجابية في المؤتمر الوزاري الثالث عشر، الذي يمثل أولوية عليا بالنسبة للبلدان النامية. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمكافحة التدابير التقييدية للتجارة والتشوهات والمضاربة، في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، دون التشكيك في التدابير المشروعة التي تمتثل لقانون منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، قام الاتحاد الأوروبي بالفعل بإصلاح سياسته الزراعية إلى حد كبير من أجل القضاء على تدابير الدعم المشوِّهة ومن أجل ضمان امتثال السياسات لقواعد منظمة التجارة العالمية. والأعضاء الآخرون في منظمة التجارة العالمية مدعوون إلى اتخاذ خطوات مماثلة.

52 - واستطردت قائلة إن مسألة الأمن الغذائي قد عولجت أيضا في مشروع القرار. وأشارت إلى أن تغير المناخ والآثار الدائمة لجائحة كوفيد-19 قد أثرت سلبا على النظم الغذائية العالمية والأشخاص الذين يعتمدون عليها. ويبذل الاتحاد الأوروبي كل جهد ممكن لمعالجة أزمتي الأمن الغذائي وسوء التغذية المستمرتين، ولكن عدوان روسيا من دون سابق استفزاز على أوكرانيا قد زاد من تفاقم هذه التحديات وأوجه الضعف. فقد تعمدت روسيا إغلاق الموانئ الأوكرانية، وتدمير المخزونات، وتعطيل الإنتاج، وفرض قيود على الحصص على صادراتها من المواد الغذائية والأسمدة، بينما تحاول إلقاء اللوم على طرف آخر عن طريق التلاعب المتعمد بالمعلومات ونشر معلومات مضللة عن عقوبات الاتحاد الأوروبي. وتحترم جزاءات الاتحاد الأوروبي احتراما تاما مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا تستهدف الأغذية والأسمدة ولا تتعارض مع مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاعتراف الوارد في مشروع القرار بالمساهمة القيمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

53 - **السيد فارغانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده أيَّد اعتماد مشروع القرار، الذي يعكس على نحو ملائم التحديات التي تواجه التجارة الدولية ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأفقر البلدان. ومما يؤسف له أنه يجري حاليا اتخاذ العديد من التدابير التجارية الجديدة القائمة على مفاهيم لا أساس لها، ليس لضمان أمن الدول ولكن لخلق مزايا تنافسية لمشغليها الوطنيين. ومن الواضح أن التجارة الدولية قد أصبحت رهينة للتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية، التي تفرض على الدول غير الملائمة لأسباب سياسية بحتة. وفي هذا السياق، قال إنه يرحب بالالتزام الوارد في مشروع القرار بالترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون مبنيا على القواعد ويتسم بعدم التمييز والانفتاح والعدل والشمول والإنصاف والشفافية. وختم قائلا إن وفد بلده يود أن ينأى بنفسه عن الفقرة 9 من مشروع القرار. حيث ينبغي أن يظل الدعم المحلي للزراعة واستخدام الإعانات من اختصاص الدول والمنابر الدولية ذات الصلة.

54 - **السيدة كافاليوسكايا** (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، بالنظر إلى الدور الذي تؤديه التجارة الدولية في تعزيز التنمية المستدامة. وكما يؤكد القرار من جديد، فإن التجارة الدولية محرك للنمو الشامل للجميع وللقضاء على الفقر وهي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة والتحول الهيكلي والتصنيع، ولا سيما في البلدان النامية. وقالت إن وفد بلدها يود أيضا أن يؤكد من جديد أن القيود التجارية والتدابير القسرية الانفرادية غير مقبولة كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي: فهذه النهج غير مجدية وتؤدي إلى نتائج عكسية. ولا تزال بيلاروس ملتزمة بالجهود العالمية الرامية إلى الترويج لنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية. غير أنه نظرا لأن بيلاروس ليست عضوا في منظمة التجارة العالمية، فليس عليها

أي التزام بتصحيح سياستها التجارية الخارجية. وفي هذا الصدد، ينأى وفد بلدها بنفسه عن الفقرة 9 من مشروع القرار ولا يعتبر نفسه ملزما بالالتزامات الناشئة عنها.

55 - **السيدة ماركس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة، وإن كانت تؤيد المواضيع الأساسية لمشروع القرار ويسرها الانضمام إلى توافق الآراء، تود أن تنأى بنفسها عن فقرتين بعد إجراء استعراض قانوني. فالفقرة 17 تتضمن إشارة إلى "مكافحة النزعة الحمائية بجميع أشكالها"، وهو ما تفسره الولايات المتحدة على أنه إشارة مستترة وغير ملائمة لاستخدام تدابير تصحيحية تجارية وإجراءات إنفاذ متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية ضد الممارسات التجارية غير العادلة والمشوهة للسوق التي تنتهجها بلدان أخرى. وعلى نفس المنوال، تتضمن الفقرة 24 إشارة إلى "تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية". فالجزاءات الاقتصادية أداة مناسبة وفعالة ومشروعة يمكن استخدامها لتحقيق أهداف الأمن الوطني والسياسة الخارجية، وليست الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي يتمسك بهذا الرأي أو يتبع هذه الممارسة. ولا تطبق الولايات المتحدة جزاءات إلا وهي تضع في الاعتبار أهدافا محددة، منها تشجيع العودة إلى سيادة القانون، أو النظم الديمقراطية، أو احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو الرد على التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي.

56 - وأضافت قائلة إنه، حيث تشير مشاريع القرارات إلى مؤسسات مستقلة، تفضل الولايات المتحدة صياغة محايدة "تحيط علما" أو "تعترف" بوظيفتها. ويمكن العثور على صياغة تتجاوز ولاية الأمم المتحدة وتمتد إلى ولايات كيانات مستقلة مثل منظمة التجارة العالمية في عدة فقرات، وتعتبر الولايات المتحدة هذه الصياغة غير ملزمة. ولئن كانت للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية مصالح مشتركة، فلهما أدوار وعضوية مختلفة. والصياغة المتعلقة بالتجارة التي يُتفاوض عليها أو تُعتمد في الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو تحت رعايتهما لا يُعتد بها في السياسة العامة التجارية للولايات المتحدة، أو التزاماتها أو تعهداتها التجارية أو في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. وينطبق هذا الموقف على النداءات إلى اتباع نُهج قد تقوض الحوافز على الابتكار، مثل نقل التكنولوجيا الذي لا يجري بصفة طوعية وبشروط متفق عليها. واختتمت كلمتها قائلة إن موقف الولايات المتحدة من منظمة التجارة العالمية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا يرد في البيان العام الذي أدلى به وفد بلدها في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022.

57 - **السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده، رغم تصويته لرفض الفقرة 24 من مشروع القرار، يسره الانضمام إلى توافق الآراء العام بشأن النص. ويسلم بأن وجود نظام تجاري دولي مفتوح وشفاف يمكن التنبؤ به يساعد البلدان على تنمية اقتصاداتها، وإيجاد فرص للعمل اللائق، وزيادة الدخل، وانتشال الناس من براثن الفقر. ويعترف مشروع القرار بالتقدم المحرز الذي قد أحرز في منظمة التجارة العالمية بشأن الأمن الغذائي العالمي، والتأهب للجوائح، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ومصائد الأسماك. ويتضمن أيضا اقتراح المملكة المتحدة الذي يقدر الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الوصول التفضيلي إلى الأسواق ليشمل عددا أكبر من البلدان النامية. وأشار إلى أن خطة حكومة بلده للتجارة مع البلدان النامية، التي سيبدأ نفاذها في العام التالي، تهدف إلى دعم النمو المستدام في البلدان النامية بتخفيض التعريفات وتحرير متطلبات قواعد المنشأ وتبسيط الشروط الأخرى.

58 - وأضاف قائلا إن وفد بلده صوت ضد الفقرة 24 لأنه لا يمكن أن يؤيد إدراج صياغة بشأن الجزاءات في مشروع القرار. وتستخدم المملكة المتحدة، شأنها شأن البلدان الأخرى، جزاءات مستقلة لردع السلوكيات الشنيعة، بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتشار الأسلحة والفساد، ولكبح هذه السلوكيات وتغييرها. وترمي هذه الجزاءات إلى تحقيق أهداف محددة بعناية وتنص على استثناءات لدعم المساعدة الإنسانية.

59 - **السيد موريلي** (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إن هذه الوفود لا تزال ملتزمة بدعم الأخذ بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على القواعد ومفتوح ومتسم بالشفافية وإمكانية التنبؤ والشمول وعدم التمييز والإنصاف، يتمحور حول منظمة التجارة العالمية. ولهذا السبب، انضمت هذه الوفود إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، الذي يعترف عن حق بأهمية وجود نظام دولي مجدٍ وفعال قائم على القواعد يحقق تكافؤ الفرص للجميع، ويُقلِّل من عدم اليقين في الاقتصاد العالمي.

60 - وأضاف قائلا إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا، رغم التقدم المحرز في مشروع القرار، تعارض الفقرة 24 وإشارتها إلى "تدابير اقتصادية

أو مالية أو تجارية انفرادية". فهذه الفقرة، رغم أنه لم يُتفاوض عليها خلال الدورة الحالية، لا تزال هناك بعض المخاوف بشأن سوء توصيفها. وتُستخدم الجزاءات بحكمة، وهي أداة مشروعة في مجال السياسة الخارجية للحفاظ على السلام وسيادة القانون، ودعم حقوق الإنسان وتعزيز الأمن الدولي. ولا تتعارض الجزاءات مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي اعترف، منذ وضعه، بالضرورة المحتملة لهذه الأدوات، من أجل التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن العالميان، لا سيما في الحالات التي لا يتمكن فيها مجلس الأمن من اتخاذ إجراء. وعن طريق الإعفاءات، تتضمن جميع الجزاءات استثناءات صريحة للمساعدة الإنسانية، وذلك للحد من الأثر على تدفق الأغذية والمواد الأساسية.

البند 18 من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)* (A/C.2/77/L.16/Rev.1)

مشروع القرار: A/C.2/77/L.16/Rev.1: مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة

61 - **السيد بن نفتالي** (إسرائيل): عرض مشروع القرار، فقال إن مباشري الأعمال الحرة ومؤسساتهم المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يمثلون 90 في المائة من الأعمال التجارية وأكثر من 50 في المائة من العمالة في جميع أنحاء العالم. وفي أوقات التراجع الاقتصادي، يمكنهم تلبية احتياجات السوق بسرعة ومعالجة المشاكل الاجتماعية والبيئية التي كثيرا ما يتم إغفالها. ويبرز مشروع القرار ضرورة أن تعترف الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بإمكانات مباشري الأعمال الحرة وأن تضع سياسات متسقة ومحددة الأهداف لدعمهم. ويمكن للحكومات أن تساعد مباشري الأعمال الحرة على تحقيق إمكاناتهم ويمكن لمباشري الأعمال الحرة أن يساعدوا بلدانهم على تحقيق التنمية المستدامة.

62 - **الرئيسة:** قالت إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية وإن الجمهورية العربية السورية طلبت إجراء تصويت مسجل عليه.

63 - **السيدة هيريتي** (أمينة اللجنة): قالت إن الوفود التالية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، والأرجنتين، وإريتريا، وإسبانيا، وإسواتيني، وإكوادور، وألبانيا، وأندورا، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبنن، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتشاد، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، وجزر سليمان، وجمهورية مولدوفا، وزامبيا، وسان مارينو، والسلفادور، والسنغال، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميانمار، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، والهند، وهولندا، واليونان. ثم أشارت إلى أن الوفود التالية ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: غابون، وغامبيا، وغينيا، وكابو فيردي، والكونغو، وملاوي.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل إجرائه

64 - **السيد النحاس** (الجمهورية العربية السورية): قال إن مباشرة الأعمال الحرة يمكن بالتأكيد أن تسهم إسهاما إيجابيا في التنمية المستدامة، ولكن ليس على جثث النساء والأطفال تحت الاحتلال. وأضاف أن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء مشروع القرار بسبب الدولة التي قدَّمته. فلا ينبغي السماح لإسرائيل باستغلال منبر اللجنة لإعطاء انطباع بأنها ملتزمة بالتنمية بينما يمثل الاحتلال الإسرائيلي العقبة الرئيسية التي تعيق التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل.

65 - وأردف قائلا إن مشروع القرار يشير إلى مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، رغم أن الوفد الإسرائيلي بذل طوال الدورة جهودا مضنية لكي تحذف عبارة "دول لها مركز المراقب" من جميع مشاريع القرارات. ويشير مشروع القرار كذلك إلى دور المرأة، على الرغم من أن الاحتلال يقتل ويسجن ويشرد مئات النساء، كما أكدته تقارير الأمم المتحدة المتتالية، وآخرها تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/77/90-E/2022/66). وبعد مئات القرارات والتقارير التي تفصل

الطرق المنهجية التي يُحرم بها العرب الذين يعيشون في ظل الاحتلال من مقومات العيش الكريم، أبدت إسرائيل وقاحة بتقديم مشروع قرار يؤكد على أهمية الكرامة الإنسانية لجميع شعوب العالم. ودعا الدول الأعضاء إلى عدم الانخداع بنفاق إسرائيل التي تحاول استغلال مشروع القرار لتلميع صورتها في حين أن إسرائيل نفسها هي العائق الرئيسي أمام التنمية بالنسبة للسوريين والفلسطينيين الرازحين تحت احتلالها. وختاما، قال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار ويطلب إلى الوفود الأخرى أن تحذو حذوه.

66 - **السيد حاتم** (البحرين): تكلم باسم مجموعة الدول العربية، فقال إن المجموعة تدرك أهمية مباشرة الأعمال الحرة بالنسبة للتنمية وتتفق مع مضمون مشروع القرار. غير أنها لا تعتبر إسرائيل مؤهلة لتقديم مشروع القرار لأن أعمالها كقوة احتلال تتعارض تماما مع المشاعر والأهداف النبيلة الواردة فيه.

67 - وأضاف قائلا إن كلا من تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (TD/B/EX(72)/2) قد بين أن إسرائيل هي العقبة الرئيسية أمام التنمية في المناطق الواقعة تحت احتلالها. فسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتضر بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وإسرائيل، قوة الاحتلال، تقوض عمدا قطاعات حيوية مثل التعليم والبنية التحتية والمياه والطاقة والزراعة والصناعة التحويلية والاتصالات والإسكان. وتؤثر القيود الإسرائيلية تأثيرا سلبيا على العمالة والاقتصاد بصفة عامة في الضفة الغربية، في حين أن الحالة أسوأ بكثير في غزة. وتعوق سياسات الاحتلال الإسرائيلي التنمية ويجري تنفيذها في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

68 - *بناء على طلب ممثل الجمهورية العربية السورية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.2/77/L.16/Rev.1.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإسواتيني، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبالاو، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومالي، ومدغشقر، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان

المعارضون:

الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباكستان، والبحرين، وبروني دار السلام، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجيبوتي، والسودان، والعراق، وعمان، وقطر، وكوبا، والكويت، ولبنان، وليبيا،

وماليزيا، ومصـــر، والمملكة العربية الســـعودية، وموريتانيا، وناميبيا، واليمن.

الممتنعون عن التصويت:

أنغولا، وجنوب أفريقيا، وســـري لانكا، والصـــين، وملديف، ونيكاراغوا.

69 - *اعتُمد القرار A/C.2/77/L.16/Rev.1 بأغلبية 145 صـــوتا مقابل 26 صوتا، مع امتناع 6 أعضاء عن التصويت.*

70 - **الســـيدة كافكوفا** (تشـــيكيا): تكلمت باســـم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضـاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضـمام إليه، ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأســـود وجمهورية مولدوفا وصـــربيا؛ والبلدين المرشـــحين المحتملين للانضمام إليه البوسنة والهرسك وجورجيا؛ وإضافة إلى هذه البلدان، موناكو فقالت إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضـــاء فيه صوَّتت لصالح مشروع القرار. وأضافت أنه بينما تؤدي مباشرة الأعمال الحرة دورا رئيســـيا في تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة – من خلال تعزيز النمو الاقتصـــادي الشـــامل، وإيجاد فرص العمل، وتحفيز الابتكار والإبداع، والتصـدي للتحديات الاجتماعية والاقتصـادية والبيئية الأخرى – يواجه مباشـرو الأعمال الحرة والشـركات العديد من العقبات والشكوك، بسبب الصدمات والأزمات المختلفة.

71 - وأردفت قائلة إن للنسـاء والفتيات دورا كبيرا في تحفيز مباشـرة الأعمال الحرة والتنمية المســـتدامة، ويلزم تمكين المرأة من خلال زيادة فرص العمل والســـوق. وعلى نفس المنوال، أشـــارت إلى أن مباشـــرة الأعمال الحرة لدى الشـــباب تؤدي دورا رئيســـيا في تعزيز النمو الاقتصـــادي المســـتدام، وإيجاد حلول مبتكرة وتنمية مُحدثة للتحول. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع التحول الرقمي وأتاحت فرصا جديدة لمباشـري الأعمال الحرة، الذين ينبغي أن يتاح لهم الفرصـة للاسـتفادة بشكل كامل من هذا الاتجاه.

72 - وتابعت قائلة إن مشـــروع القرار يتضـــمن إشـــارات جديرة بالترحيب إلى الرعاية والعمل المنزلي، وإلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الاقتصـــاد الاجتماعي والتضـــامني في تعزيز التنمية الشـــاملة والعادلة والمسـتدامة، وإلى أهمية إنشـاء وتعزيز نظام إيكولوجي تمكيني لمباشـرة الأعمال الحرة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يســـلط الضـــوء على الدور الرئيســـي الذي يؤديه كل من مباشـري الأعمال الحرة والمؤسـسـات في تهيئة اقتصـــاد دائري متســـم بالكفاءة في اســـتخدام الموارد، حيث إن مباشـري الأعمال الحرة يضـطلعون بدور حاسـم في تنفيذ نماذج مبتكرة للأعمال التجارية يتوســـع فيها مفهوم توليد القيمة ليشـــمل القيم البيئية والاجتماعية. واسـتدركت قائلة إن من المؤسـف أن بعض الوفود قامت بتســييس مشــروع القرار وإخضــاعه مرة أخرى للتصــويت. وفي ختام كلمتها، حثت جميع الوفود على المشـــاركة في المفاوضـــات المقبلة مشاركة بناءة، من أجل العمل على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

73 - **الســيد إردان** (إسـرائيل): أدلى ببيان عام بعد اعتماد مشـروع القرار، فقال إن الإرهابيين الفلسـطينيين ارتكبوا، قبل سـاعات قليلة فقط، هجومين وحشـــيين في القدس، أســـفرا عن مقتل شـــخص واحد وجرح عشـرات آخرين، مما قد يتسـبب في تدهور الحالة في الميدان. ولا يزال الفلســطينيون يعطون الأولوية للإرهاب والكراهية على مباشــرة الأعمال الحرة، ويُنتظر من جميع الدول الأعضـــاء أن تصـــرح بإدانتها للإرهاب الفلسـطيني والتحريض الذي تنشـره السـلطة الفلسـطينية. وفي حين قال الرئيس عباس للجمعية العامة إنه يســـعى إلى تحقيق الســـلام، فإنه لم يدن هذين الهجومين المروعين، والأمين العام، الذي يسارع دائما إلى الرد في ظروف أخرى، لم يوبخ الإرهابيين الفلسـطينيين. ورأى أن الأمم المتحدة مؤسسة متحيزة لا بد أن تستيقظ.

74 - وأضـــاف قائلا إن إســـرائيل معروفة بإبداعها وجرأتها على الابتكار، وهي تطلع البلدان المحتاجة على تقدمها ومعرفتها عن طيب خاطر. وتســـتخدم إســـرائيل قدرتها على الابتكار وطموحها، وهما عنصران رئيسيان في مباشرة الأعمال الحرة، لإحداث تغيير إيجابي في العالم، بمســـاعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف جديدة، ومســـاعدة الدول التي تتعرض لكوارث طبيعية، والعمل مع الشركاء على التصدي للتحديات العالمية الملحة، وتيسير اتخاذ قرارات مهمة في الأمم المتحدة من أجل إحداث أثر.

75 - واختتم كلمته قائلا إن مشروع القرار يتوخى مستقبلا يمكن فيه لكل فرد أن يحقق إمكاناته إلى أقصـى حد؛ ويمكن للأجيال الشـابة أن تسـعى إلى بناء مسـتقبل أكثر إشـراقا للجميع؛ ويمكن للمؤسـسـات المتناهية الصـغر والصـغيرة والمتوسـطة أن تحصـل على الأدوات التي تحتاج إليها لكي تزدهر؛ ويمكن للإنتاج الغذائي المســتدام أن يقضـــي على الجوع؛ ويمكن للمبتكرين وأصـــحاب المصـــلحة أن يعملوا معا لإصـــلاح الكوكب. بيد أن النص لم يُعتمد بتوافق الآراء نظرا لأن

إسرائيل تولت تيسيره. وليس من المستغرب أن تطلب الجمهورية العربية السورية إجراء تصويت على مشروع قرار لا يحقق سوى الرخاء لشعبها، لأنها ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد مواطنيها. وعلى الرغم من هذا النهج الهدَّام، ستواصل إسرائيل تشجيع مباشرة الأعمال الحرة والابتكار والتنمية، وستواصل إقامة شراكات مع جميع البلدان الراغبة في ذلك.

76 - **السيدة أندرسون** (المملكة المتحدة): قالت إن وفد بلدها قد صوَّت لصالح مشروع القرار لأنه يشدد على الدور الحيوي الذي تؤديه مباشرة الأعمال الحرة والاقتصاد غير النظامي والقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشدد أيضا على ضرورة دعم التمكين الاقتصادي لأشد الفئات تضررا من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والأزمات والنزاعات العالمية، مثل النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، يسلط النص الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه الشبيبة ومباشرة الأعمال الحرة في التصدي لآثار تغير المناخ والتحديات البيئية. وأعربت عن أسف المملكة المتحدة لتسييس التصويت على نص بهذه الأهمية، مما حال دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه، وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة.

77 - **السيدة أوندونا** (نيجيريا): قالت إن وفد بلدها صوَّت لصالح مشروع القرار، ولكنه يود أن ينأى بنفسه عن الإشارات إلى "أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز" في الفقرة 20.

78 - **السيدة ماركس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن مباشرة الأعمال الحرة تؤدي دورا حيويا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإن وفد بلدها مسرور بالتصويت لصالح مشروع القرار. وأشارت إلى أن موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالإشارات إلى نقل التكنولوجيا والتوترات والنزاعات الجغرافية السياسية يرد في البيان العام الذي أدلى به وفد بلدها أمام اللجنة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

79 - **السيد النحاس** (الجمهورية العربية السورية): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن الوثيقة A/77/90–E/2022/66، التي قُدِّمت إلى اللجنة في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، واضحة وغير متحيزة. فلم تعدَّها حكومة، بل أعدَّها كيان تابع للأمم المتحدة، وقد حدَّدت بوضوح مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وغيرها من التجاوزات. وأضاف أن وفد بلده لا يرغب في زيادة تسييس المسألة ولكن، وفقا للنظام الداخلي، لا يسمح لدولة مقدمة لمشروع القرار بالإدلاء ببيان تعليلاً للتصويت على مشروع القرار الذي قدَّمته. وبناء على ذلك، تود الجمهورية العربية السورية شطب البيان الذي أدلى به للتو الممثل الدائم لإسرائيل من محضر الجلسة.

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (*تابع*) (A/C.2/77/L.22 و A/C.2/77/L.55 و A/C.2/77/L.74)

مشروعا القرارين A/C.2/77/L.22 و A/C.2/77/L.55: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

80 - **الرئيسة:** وجهت انتباه اللجنة إلى بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الذي أُعد فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.2/77/L.55، بصيغته الواردة في الوثيقة A/C.2/77/L.74.

81 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/77/L.55.*

82 - **السيد بلير** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إنه يلزم تحديد الثغرات الرئيسية وتناولها في إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وإنه كان ينبغي تناول آثار تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 على الدول الجزرية الصغيرة النامية بمزيد من التفصيل في مشروع القرار. وعند إعداد النص، كان الهدف الوحيد لتحالف الدول الجزرية الصغيرة هو ضمان استعداد منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي للتحديات الناجمة عن الأزمات المتعددة، مع حماية مكاسب التنمية من الصدمات المستقبلية والتركيز على خطة ما بعد عام 2024 لهذه البلدان. وقد مهَّد اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء الطريق لنهج تعاوني.

83 - وأشار إلى أن الصياغة والطرائق المتفق عليها للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية توضح كذلك الدعم المستمر المقدم إلى هذه البلدان. غير أن التحالف يريد إنشاء لجنة تحضيرية دون تأخير، على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار، ويأمل أن تظل

مسائل التمويل الكافي والميسَّر وتخفيف عبء الديون أولوية قصوى لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين. ومن ثم يتوقع أن يتوَّج المؤتمر بعقد اجتماع رفيع المستوى مع مؤسسات التمويل الدولية ومصارف التنمية والجهات المانحة الرئيسية، من أجل تقديم حلول محددة الأهداف وقابلة للتنفيذ للدول الجزرية الصغيرة النامية.

84 - وأضاف قائلا إن تحالف الدول الجزرية الصغيرة ما فتئ يدعو، منذ 30 عاما، إلى إنشاء آلية لمعالجة أوجه الضعف التي يعاني منها أعضاؤه. ومن شأن آلية كفيلة بالتصدي للتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في التحالف التي انتقلت بالفعل إلى مركز دول متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل أن تساعد الدول التي هي على وشك الخروج من فئة أقل البلدان نموا على تجنب تحديات مماثلة. وفي حين يستمر التقدم نحو اعتماد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، يوضح مشروع القرار صراحة ضرورة الانتهاء من العملية بحلول حزيران/يونيه 2023. وأعرب عن تطلع التحالف إلى العمل مع فريق الخبراء الرفيع المستوى من أجل تنفيذ المؤشر الجديد تنفيذا كاملا.

85 - وقال في الختام إن التحالف، وإن لم يرد ذلك في مشروع القرار، لن يساوم على طموحاته الكبيرة فيما يتعلق بتغير المناخ. وقد أرسى اتفاق باريس أساس الإجراءات المتعلقة بالمناخ، ووفر ميثاق غلاسكو للمناخ الخطوات اللازمة للمضي قدما، وقدمت الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ صندوقا للخسائر والأضرار. وسيواصل التحالف بحزم سعيه لتحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود.

86 - **السيدة برينغل** (نيوزيلندا): تكلمت أيضا باسم أستراليا وكندا، فقالت إن مشروع القرار يمثل خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواصل دعوة المجتمع الدولي إلى الانتقال من المناقشات إلى الحلول والإجراءات. ويوجز النص بعضا من التحديات المتعددة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية ويعترف بأهمية مشاركة المجتمع المدني في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وفي عقده على حد سواء.

87 - وأعربت عن ترحيب أستراليا وكندا ونيوزيلندا بتأكيد مشروع القرار دعم الدول الأعضاء لعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأضافت أن من المأمول أن يسترشد الفريق في عمله بالتعاريف المقترحة للضعف والقدرة على الصمود المشار إليها في مشروع القرار، وبالهيكل المبين في تقريره المرحلي. وأعربت عن تأييد أستراليا وكندا ونيوزيلندا طلب الفريق مزيداً من الوقت لإكمال عمله وتطلعها إلى تقريره النهائي.

88 - **السيدة سيرور** (المملكة المتحدة): قالت إن المملكة المتحدة مسرورة بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، الذي يؤكد التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في الحصول على التمويل الكافي للتنمية المستدامة. وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيكون فرصة لدفع عجلة العمل والتنسيق على صعيد العالم دعماً للتنمية المستدامة لهذه البلدان. وأضافت أن المملكة المتحدة تتطلع إلى أن تكون شريكا قويا في هذا الصدد، وهي ملتزمة بالعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية والقطاع الخاص ومصارف التنمية المتعددة الأطراف لزيادة الدعم المقدم من أجل التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

89 - وأعربت عن سرور وفد بلدها لأن مشروع القرار يشير إلى الدعوة إلى اتخاذ إجراء بشأن الحصول على التمويل ودعوة الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى مجموعة أصدقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتؤكد المملكة المتحدة الموقف المبين في ميثاق غلاسكو للمناخ وهو أنه ينبغي الاسترشاد بالضعف في القرارات المتعلقة بتخصيص التمويل، وتأمل أن تدرج النتائج في القرارات المقبلة. وهي تتطلع إلى التقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيمكن من توجيه التمويل بشكل أفضل نحو البلدان المعرضة لآثار تغير المناخ. واختتمت كلمتها بتشجيع جميع الشركاء على اعتماد مبادئ تحسين أثر المعونة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي وضعت بالشراكة مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة وكندا ووكالات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

90 - **السيدة ماركس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة مؤيدة وشريكة قوية للدول الجزرية الصغيرة النامية ويسرُّها الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. وأضافت أن

حكومة بلدها ملتزمة بتحسين السياسات والبرامج الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان، وتعترف بالتحديات الفريدة التي تواجهها، بما في ذلك قابلية تضررها من تغير المناخ. وخلال الفترة 2014-2020، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 4,5 بلايين دولار من المساعدة الخارجية لما يزيد عن 30 من الدول الجزرية الصغيرة النامية ولدول جزرية صغيرة أخرى. وقد استضافت مؤخرا مؤتمر قمة للأمريكتين وأطلقت شراكة مع منطقة البحر الكاريبي لتناول أزمة المناخ. وحدَّدت هذه الشراكة إطارا لتوسيع نطاق التعاون مع بلدان منطقة البحر الكاريبي دعما للتكيف مع المناخ وتعزيزاً لأمن الطاقة والقدرة على الصمود، وتستند إلى أربع ركائز، إحداها هي تحسين فرص الحصول على تمويل التنمية. كما استضافت الولايات المتحدة أول مؤتمر قمة مشترك لها مع بلدان جزر المحيط الهادئ، أعلنت فيه عن أكثر من 800 مليون دولار في شكل مبادرات وبرامج جديدة لصالح منطقة المحيط الهادئ، وأطلقت استراتيجية للشراكات مع هذه المنطقة.

91 - وأعلنت أن الولايات المتحدة لا توافق على الصياغة المستخدمة في الفقرة 23، التي تدعو إلى استخدام "مؤشر ضعف متعدد الأبعاد، كمعيار للحصول على التمويل الميسّر"، حيث إن المحافل المناسبة لمناقشة استخدام تدابير الأهلية للحصول على التمويل الميسّر هي مجالس إدارة مصارف التنمية المتعددة الأطراف ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، تستخدم المؤسسات المالية الدولية بالفعل عوامل أخرى غير نصيب الفرد من الدخل لتحديد إمكانية الحصول على الموارد بشروط ميسّرة.

92 - *سُحب مشروع القرار A/C.2/77/L.22.*

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (A/C.2/77/L.31 و A/C.2/77/L.69 و A/C.2/77/L.77)

مشروعا القرارين A/C.2/77/L.31 و A/C.2/77/L.69: حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

93 - **الرئيسة:** قالت إن مشروع القرار A/C.2/77/L.69 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. ووجَّهت الانتباه إلى تعديل مقترح للفقرة 13 من مشروع القرار A/C.2/77/L.69، قدَّمته الولايات المتحدة ويرد في الوثيقة A/C.2/77/L.77.

94 - **السيدة كروكر - ماوس** (الولايات المتحدة الأمريكية): عرضت التعديل المقترح إدخاله على الفقرة 13 من مشروع القرار A/C.2/77/L.69، فقالت إن الولايات المتحدة تسعى إلى صون أحد الابتكارات الحاسمة في خطة عام 2030، وهو وجوب تناول ركائز التنمية المستدامة الثلاث بطريقة كلية وشاملة، أو "بطريقة متوازنة ومتكاملة". والصيغة الواردة في الفقرة 13 لا تعكس هذه الرؤية الرئيسية بشكل مناسب وبدلا من ذلك، توفر مجموعة بديلة من المبادئ لا تحظى بتوافق الآراء. والتعديل المقترح يقتبس خطة عام 2030 مباشرة، من أجل معالجة هذا الشاغل وتسهيل التوصل إلى توافق في الآراء. وحثت الدول الأعضاء على التصويت لصالح التعديل المقترح، بصيغته الواردة في الوثيقة A/C.2/77/L.77.

95 - **الرئيسة:** قالت إنه طُلب إجراء تصويت مسجل على التعديل الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية، بصيغته الواردة في الوثيقة A/C.2/77/L.77.

96 - **السيدة مجيد** (باكستان): تكلمت تعليلاً للتصويت قبل إجرائه، فقالت إن من المؤسف اقتراح تعديل فيما يتعلق بالفقرة 13 من مشروع القرار A/C.2/77/L.69، قدمته مجموعة الـ 77 والصين. وحثت جميع الوفود رفض التعديل المقترح والإبقاء على الصياغة الأصلية.

97 - *أجري تصويت مسجل على المقترح الوارد في الوثيقة A/C.2/77/L.77 لتعديل الفقرة 13 من مشروع القرار A/C.2/77/L.69.*

المؤيدون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسواتيني، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وشيلي، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس، واليمن.

الممتنعون عن *التصويت*:

بابوا غينيا الجديدة، كوستاريكا.

98 – رفض المقترح بأغلبية 111 صوتا مقابل 55 صوتا، مع امتناع عضوين عن التصويت.

99 – **السيدة كروكر – ماوس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها مسرور بالانضمام إلى توافق الآراء لدعم الطموح العالمي والجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. واستدركت قائلة إن وفد بلدها يود أن ينأى بنفسه عن الفقرة 13 من مشروع القرار، لأن هذه الفقرة تواصل النهوض بالأولويات السياسية المحلية لدولة عضو واحدة، ولا تتضمن صياغة يتفق عليها الجميع من خطة عام 2030 تعكس موقفا مشتركا بشأن التنمية المستدامة. ولن يؤدي توجيه مزيد من الرسائل السياسية إلا إلى تقويض توافق الآراء وعمل اللجنة وقدرتها على العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضافت أن البيان العام الذي أدلى به وفد بلدها يعكس موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالإشارات الواردة في مشروع القرار إلى خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، ونقل التكنولوجيا.

100 – *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/77/L.69 ككل.*

101 – **السيد كاسبار** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا، والبلدين المرشحين المحتملين البوسنة والهرسك وجورجيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ستتجاوز مساهماتها المحددة وطنيا، وقد تعهدت بالتزامات جديدة للتمويل المناخي، بما في ذلك الخسائر والأضرار. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي قد أعلنا بصورة مشتركة عن مبادرة جديدة بشأن التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في أفريقيا، ويأملان أن تكون الدول الأخرى على استعداد لإطلاق مبادرات مماثلة، نظرا لضرورة اتخاذ إجراء عالمي مشترك من أجل حماية الكوكب لمصلحة الأجيال المقبلة.

102 – وأعرب عن سرور الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لتحسين نص مشروع القرار بحيث يعكس ضرورة مواصلة التخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي للحد من الاحترار العالمي؛ وتعزيز الالتزامات المشتركة بتحديث المساهمات المحددة وطنيا بانتظام؛ والتخفيض التدريجي للطاقة المولدة من الفحم غير الخاضع لتدابير خفض درجة التلوث، والإلغاء التدريجي للإعانات غير الفعالة للوقود الأحفوري مع دعم أفقر الفئات وأضعفها؛ ومضاعفة تمويل إجراءات التكيف مع تغير المناخ بحلول عام 2025؛ وجعل الحلول القائمة على الطبيعة، والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية، وغير ذلك من نهج الإدارة والحفظ جزءاً من التخطيط المناخي؛ وإبراز الصلات بين تغير المناخ والمنظومات الغذائية والمحيطات والمياه. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ونظرا إلى إدخال هذه التحسينات، انضموا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

103 - وأردف قائلا إن من المؤسف، مع ذلك، أن مشروع القرار يتضمن صياغة لا تتفق عليها جميع الوفود، على الرغم من مقترح ملموس بالعودة إلى الصياغة القائمة على توافق الآراء. وأعرب عن أمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في العودة إلى هذه الصياغة في المستقبل، حيث إن تغير المناخ يتطلب عملا جماعيا، ويوفر مشروع القرار أساسا متينا للعمل في إطار الأمم المتحدة.

104 - **السيد فلويد** (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة دخلت في مفاوضات بهدف المحافظة على الالتزامات المتعهد بها بموجب ميثاق غلاسكو للمناخ من أجل تسريع العمل المناخي العالمي. وأضاف أن آثار تغير المناخ محسوسة بالفعل، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. وقال إن وفد بلده يعرب عن سروره لأن مشروع القرار يرمي إلى مواصلة الجهود المبذولة لكيلا يزيد ارتفاع درجات الحرارة عن 1,5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ويدعو إلى تحديث المساهمات المحددة وطنيا تمشيا مع أهداف درجة الحرارة العالمية، ويحث البلدان على زيادة توليد الطاقة النظيفة. وأعرب عن سرور المملكة المتحدة أيضا بالتقدم المحرز بشأن الخسائر والأضرار في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي يستند إلى الالتزامات المتعهد بها في العام الماضي ويلبي نداءات أفقر البلدان وأضعفها.

105 - واختتم بيانه بالإشارة إلى ضرورة إحراز تقدم عاجل فيما يتعلق بالتزامات التخفيف من آثار تغير المناخ، من أجل سد فجوة الانبعاثات لعام 2030 قبل نهاية العقد، ويجب إرسال رسالة واضحة بشأن التخفيض التدريجي للوقود الأحفوري. فمن المخيب للأمل عدم وجود متابعة واضحة في مشروع القرار بشأن التخفيض التدريجي لتوليد الطاقة من الفحم، أو بشأن الالتزام الذي تشتد الحاجة إليه بتخفيض الوقود الأحفوري وبلوغ انبعاثات غازات الدفيئة ذروتها بحلول عام 2025.

106 - **السيد ليو** ليكون (الصين): قال إن التحدي الملح الذي تواجهه البشرية والذي يتمثل في تغير المناخ يتطلب تعزيز تعددية الأطراف والوحدة والتعاون. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبني على زخم الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل دعم مبادئ مهمة مثل المسؤولية المتفاوتة والإنصاف وقدرات كل طرف على حدة، وتعزيز الثقة بين بلدان الشمال والجنوب. ولا بد للبلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة من خلال خفض الانبعاثات بشكل كبير، والوفاء بالتزامها بتقديم 100 بليون دولار للتمويل المناخي، واتخاذ إجراءات عملية بشأن التكيف والتمويل، وهما من المسائل ذات الأولوية بالنسبة للبلدان النامية.

107 - وأعرب عن الأسف لأن بعض البلدان قد خالفت إرادة المجتمع الدولي وقامت بتسييس مسائل التنمية، مما أدى إلى تعطيل جهود جميع البلدان لتنفيذ خطة عام 2030، وإحباط خطة التنمية العالمية وإلحاق الضرر بالتعاون الدولي بشأن تغير المناخ. وتستند الصياغة المستخدمة في الفقرة 3 من مشروع القرار إلى الصياغة التي استخدمتها الجمعية العامة وأدمجت بتوافق الآراء في قرارات الجمعية العامة الأخرى، وتعكس المتطلبات الموضوعية لتنفيذ خطة عام 2030. وما فتئت الصين تعمل بنشاط على تعزيز التعاون الدولي لمكافحة تغير المناخ، وهي تبذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها المتعلقة ببلوغ انبعاثات الكربون ذروتها وتحييد أثرها. وستعمل مع جميع الأطراف لتنفيذ اتفاق باريس بشكل كامل وفعال، وتشجيع بناء نظام عادل ورشيد للإدارة المناخية العالمية والتسريع بتنفيذ خطة عام 2030.

108 - **السيدة كروكر - ماوس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة ترغب في طلب التصويت على الفقرة 13، حيث إن التعديل المقترح عليها قد رُفض.

109 - **الرئيسة:** قالت إنه لن يتسنى إجراء تصويت، لأن مشروع القرار قد اعتُمد ككل.

110 - *سُحب مشروع القرار A/C.2/77/L.31.*

البند 20 من جدول الأعمال: العولمة والترابط *(تابع)*

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط *(تابع)* (A/C.2/77/L.3/Rev.1)

مشروع القرار A/C.2/77/L.3/Rev.1: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

111 - **الرئيسة:** قالت إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية وإن تشيكيا طلبت، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إجراء تصويت مسجل على الفقرة التاسعة من الديباجة وطلبت الولايات المتحدة إجراء تصويت مسجل على النص ككل.

112 - **السيد أدهانا** (الهند): تكلم تعليلا للتصويت قبل إجرائه، فقال إن العولمة والترابط مسألتان مهمتان جدا بالنسبة لبلده. وأضاف أن الهند، وإن كانت تؤيد مشروع القرار، لديها تحفظات بشأن الصياغة المستخدمة في الفقرة التاسعة من الديباجة، التي تمثل ظاهرة مثيرة للقلق تتمثل في إدخال صياغة وثيقة الصلة بدولة عضو معينة، دون أي مبرر مقنع أو قبول من عموم الأعضاء. ومن ثم، فإن الهند تنأى بنفسها عن الفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار.

113 - *بناء على طلب ممثلة تشيكيا، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أجري تصويت مسجل على الفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار A/C.2/77/L.3/Rev.1.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسواتيني، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس، واليمن.

المعارضون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

الممتنعون عن التصويت:

بابوا غينيا الجديدة، وتركيا، وجمهورية كوريا، والنرويج، واليابان.

114 - *اعتُمدت الفقرة التاسعة من الديباجة بأغلبية 118 مقابل 48 صوتا، وامتناع 5 أعضاء عن التصويت.*

115 - *بناء على طلب ممثلة الولايات المتحدة، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.2/77/L.3/Rev.1.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسواتيني، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتونس،

وتيمور – ليشـــتي، وجامـايكا، والجزائر، وجزر البهـاما، وجزر ســليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوســطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية الســورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشــعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشــعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنســنت وجزر غرينادين، وســانت كيتس ونيفس، وســانت لوســيا، وســري لانكا، والســلفادور، وســنغافورة، والســنغال، والســودان، وســورينام، وســيراليون، وســيشــيل، وشــيلي، والصـــومال، والصـــين، وطاجيكســـتان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاســـتوائية، وغينيا – بيســـاو، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوســـتاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليســـوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشـــقر، ومصـــر، والمغرب، والمكســـيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية الســـعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشـــيوس، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، ونيبـال، والنيجر، ونيجيريـا، ونيكـاراغوا، وهـايتي، والهند، وهندوراس، واليابان، واليمن.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون عن التصويت:

إســبانيا، وأســتراليا، وإســتونيا، وإســرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيســـلندا، وإيطـاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوســـنة والهرســـك، وبولندا، وتشـــيكيا، والجبل الأســـود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وســـان مارينو، وســـلوفاكيا، وســـلوفينيا، والســـويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسـمبرغ، وليتوانيا، وليختنشـتاين، ومالطة، ومقدونيا الشـــمـالية، والمملكـة المتحـدة لبريطـانيـا العظمى وأيرلنـدا الشـــمالية، وموناكو، والنمســـا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

116 – *اعتُمد القرار A/C.2/77/L.3/Rev.1 بأغلبية 134 صـــوتا دون معارضة وامتناع 47 عضوا عن التصويت.*

117 – **الســـيدة كافكوفا** (تشـــيكيا): تكلمت باســـم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضـــاء، والبلدان المرشـــحة ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأســـود وجمهورية مولدوفا، فقالت إن الدول الأعضـــاء في الاتحاد الأوروبي صـــوتت ضـــد الفقرة التاســـعة من ديباجة مشـــروع القرار وامتنعت عن التصـــويت على مشـــروع القرار في مجموعه. وأعربت عن خيبة أمل الاتحاد الأوروبي لأنّ المســـودة الأولية لمشـــروع القرار التي قدمتها مجموعة الـــ 77 والصين تضمنت إشارة إلى "التعاون المثمر للجميع"، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي وعدة وفود أخرى عارضـــت تلك الصـيغة طوال المفاوضـات السـابقة. وأضـافت أن الاتحاد الأوروبي قد أعرب، خلال المفاوضـات الحالية، عن قلقه إزاء الصـيغة المسـتخدمة، وأيضـا عن أسـفه لأن موقفه لا ينعكس في النص النهائي الذي قدمته مجموعة الـ 77 والصين.

118 – وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضـــاء فيه يدركون تماما أن عبارة "التعاون المثمر للجميع " قد أدرجت في خطة عام 2030، ولكن التوازن الذي تمثله في هذه الحالة لا ينعكس في مشـروع القرار. ولذلك يعترض الاتحاد الأوروبي على اسـتخدام صـيغة تسـتبعد عناصـر هامة من المعايير الدولية المتفق عليها ومن أفضـل الممارسـات في مجال التنمية المسـتدامة، مثل سـيادة القانون، وحقوق الإنسـان، والشـفافية، والإنصـاف، والمسـاءلة، وعدم ترك أي أحد خلف الركب. ويمكن فهم العبارة بالصـيغة التي وردت بها في مشـروع القرار على أنها تدعو إلى أن يكون لتبادل المكاسب الاقتصـادية أسبقية على الاحتياجات المسـتدامة للبلدان. وأضـافت أن إدراج هذه الصـيغة مبعث قلق بالغ في وقت تؤثر فيه أزمات الغذاء والطاقة والتمويل العالمية، وجائحـة كوفيد-19، والنزاعـات تـأثيرا مدمرا، لا ســـيما على البلدان المنخفضة الدخل.

119 – وأعقبت ذلك بقولها إن الأزمات المســـتمرة حفزت التفكير في الكيفية التي تسـتطيع بها العولمة أن تعزز صـمود المجتمعات بشـكل أفضـل، مع الاسـتفادة من أهداف التنمية المسـتدامة في الوقت نفسـه. فمشروع القرار يمكن تعديله ليعكس بشكل أفضل النهج المتكامل لخطة عام 2030 ويقرّ بالحاجة إلى شـــراكات عالمية شـــاملة للجميع. وفي إطـار التطلع إلى التعـاون البنـاء في الـدورات المقبلـة، يـدعو الاتحـاد

الأوروبي والدول الأعضاء فيه جميع شركائه، ومجموعة الـ 77 والصين على وجه الخصوص، إلى إعادة النظر في نهجهم والامتناع عن إدراج إشارات إلى "التعاون المثمر للجميع" في مشاريع القرارات المستقبلية، دون مراعاة السياق المناسب الذي وردت فيه هذه العبارة ضمن خطة عام 2030. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه المشاركة البناءة في المفاوضات، لأنهم يقدرون بحقّ توافق الآراء. بيد أن توافق الآراء ينبغي أن يعزز القواعد والقيم المتفق عليها عالميا ولا يقوضها، بما يعود بالخير على جميع الناس والكوكب.

120 - **السيد ليو** ليكون (الصين): قال إن المجتمع الدولي يكابد، في خضم العديد من المخاطر والتحديات، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الموعد المحدد. وثمة حاجة، والحال هكذا، إلى تعددية أطراف حقيقية، وإلى مزيد من التضامن والتعاون للتغلب على الصعوبات وبناء مستقبل أفضل. وفي هذا السياق، زادت أهمية دور الأمم المتحدة بوصفها محور النظام المتعدد الأطراف مثلما زادت أهمية مشروع القرار. وتؤيد الصين اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، وهي تأسف بشدّة لأن بعض البلدان طلبت التصويت على الفقرة التاسعة من الديباجة وعلى النص ككل.

121 - وأضاف أن روح التعاون المثمر للجميع تتمشى تماما مع موضوع مشروع القرار، وهي قد أصبحت ضرورية لأن البلدان تعمل معا من أجل التصدي للتحديات العالمية وتحقيق التنمية. وتنص خطة عام 2030 بوضوح على ضرورة أن تسعى جميع البلدان إلى تحقيق التنمية العالمية والتعاون المثمر للجميع، بما من شأنه أن يجلب مكاسب هائلة لكل البلدان ولجميع المناطق في العالم. وقد عززت بعض فرادى البلدان ذات المصالح السياسية الضيقة المواجهة الأيديولوجية، ورفضت توافق آراء المجتمع الدولي، ودعت مرارا وتكرارا إلى إجراء تصويت على الصيغ التوافقية للجمعية العامة. وقد ذكرت تلك البلدان أنها تحترم الصيغة التوافقية لخطة عام 2030، بيد أنها فيما يبدو تعارض استخدام نفس الصيغة في مشروع القرار، الأمر الذي يبرهن بوضوح على تماديها في الكيل بمكيالين.

122 - وأردف قائلا إن تسييس القضايا الإنمائية أدى إلى تعكير أجواء التعاون داخل الأمم المتحدة إلى حد كبير، وهو من المحتم أن لا يحظى إلا بقدر ضئيل من الدعم. فقد اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار والصيغ ذات الصلة بأغلبية ساحقة في دورات متعاقبة، وهو ما يعكس اعتراف المجتمع الدولي العالمي بخطة عام 2030 ومفهوم التعاون المثمر للجميع. لذا، ينبغي لفرادى هذه البلدان أن تتخلى عن عقلية الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن وأن تقدم مساهماتها المستحقة للبلدان النامية، بدلا من إثارة مواجهات زائفة لن تؤدي إلا إلى إعاقة التنمية العالمية والتقدم البشري.

123 - **السيدة كنيدي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة لا تستطيع الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، وتساورها عدة شواغل بشأن النص. فالفقرة التاسعة من الديباجة تتضمن إشارة إلى "التعاون المثمر للجميع"، الذي شجعت عليه دولة عضو واحدة من أجل إقحام أيديولوجيتها السياسية الأساسية والمآرب المعهودة لسياستها الخارجية في وثائق الأمم المتحدة؛ وهي لا تعكس آراء جميع الدول الأعضاء. ولا يزال استخدام هذه الصياغة يقوض عمل اللجنة القائم على توافق الآراء. وعلى نفس المنوال، تؤيد الولايات المتحدة وجود منظومة أمم متحدة قوية وفعالة، ولكنها ترى أنّ الإشارة الواردة في الفقرة 3 إلى "نظام متعدد الأطراف، تشكل الأمم المتحدة محوره" هو توصيف خاطئ تروج له دولة عضو واحدة. فكثير من الاتفاقات القانونية الدولية والمنظمات الدولية تحكم السلوك الدولي وتؤثر فيه، رغم أنها لا تتمحور جميعها حول منظومة الأمم المتحدة.

124 - وتناولت الإشارة إلى "التدابير التقييدية التجارية" في الفقرة الثالثة والعشرين من الديباجة، فقالت إن التدابير التصحيحية للتجارة وإجراءات الإلزام التي تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية ضرورية لضمان تجارة حرة وعادلة ومفتوحة ومتبادلة، والأمم المتحدة ليست مكانا مناسبا لمثل هذه المناقشات. وأضافت أن الولايات المتحدة تفسر الإشارة إلى الحمائية في الفقرة 8 على أنها إشارة مستترة وغير ملائمة لاستخدام تلك التدابير وتلك الإجراءات ضد الممارسات التجارية غير العادلة والمشوهة للسوق. وفيما يتعلق بخطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، والتعليق على المؤسسات المستقلة التي تتألف منها النظم المالية الدولية، قالت إن البيان العام الذي أدلى به وفد بلدها أمام اللجنة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 يعكس موقف الولايات المتحدة.

125 - وأردفت قائلة إن الولايات المتحدة تساورها بعض الشواغل بشأن عبء عمل اللجنة وتعتقد أن الدول الأعضاء ستكون قادرة على معالجة المسائل الهامة بمزيد من التدبر والفعالية إذا تم النظر في بعض مشاريع القرارات، بما فيها مشروع القرار A/C.2/77/L.3/Rev.1، كل سنتين أو ثلاث سنوات.

البند 21 من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة *(تابع)*

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية *(تابع)* (A/C.2/77/L.36 و A/C.2/77/L.52 و A/C.2/77/L.76)

مشروعا القرارين A/C.2/77/L.36 و A/C.2/77/L.52: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

126 - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الذي أُعدَّ فيما يتصل بمشروع القرار A/C.2/77/L.52، بصيغته الواردة في الوثيقة A/C.2/77/L.76.

127 - *واعتُمد مشروع القرار A/C.2/77/L.52.*

128 - **السيدة كنيدي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يسره الانضمام إلى توافق الآراء ويود أن يدلي ببعض الملاحظات التوضيحية. ففيما يتعلق بالفقرة 14، قالت إن وفد بلدها يشدد على الدور الحفاز للمساعدة الإنمائية الرسمية في تعبئة الموارد من مصادر أخرى، ويوضح أن التمويل المختلط يمكن أن يستخدم كلا من التمويل العام بشروط ميسرة والتمويل العام بشروط السوق لإقامة شراكات مع خبراء التمويل الخاص. وفيما يتعلق بالفقرة 28، قالت إن مصطلح "تخفيف عبء الديون" يعني ضمنا إلغاء الدين، وهو ما لا تؤيده الولايات المتحدة. واعتبرت أنّ إدراجه غير مناسب في سياق الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، الذي يحدد نوع وحجم إعادة هيكلة الديون على أساس كل حالة على حدة. وأضافت أن الفقرة تشجع فيما يبدو البلدان المثقلة بالديون على تحمل المزيد من أعباء التمويل بالدين. ويلاحظ وفد بلدها أيضا أن الصيغ المتعلقة بالتجارة التي يتم التفاوض عليها من جانب الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو تحت رعايتهما، لا تشكل أهمية بالنسبة لسياسات الولايات المتحدة أو التزاماتها أو تعهداتها التجارية أو لجدول أعمال منظمة التجارة العالمية. ويشمل ذلك الدعوات التي تقوض حوافز الابتكار، من قبيل نقل التكنولوجيا على أساس غير طوعي لا يستند إلى شروط متفق عليها بشكل متبادل.

129 - *تم سحب مشروع القرار A/C.2/77/L.36.*

البند 22 من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى *(تابع)*

(ج) دور المرأة في التنمية *(تابع)* (A/C.2/77/L.28/Rev.1 و A/C.2/77/L.71 و A/C.2/77/L.72 و A/C.2/77/L.73)

مشروع القرار A/C.2/77/L.28/Rev.1: دور المرأة في التنمية

130 - **الرئيسة:** قالت إن مشروع القرار A/C.2/77/L.28/Rev.1 والتعديلات المقترح إدخالها عليه، بصيغتها الواردة في الوثيقتين A/C.2/77/L.71 و A/C.2/77/L.72 و A/C.2/77/L.73، لا تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية.

131 - **السيدة كافكوفا** (تشيكيا): عرضت التعديلات المقترحة على مشروع القرار باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فقالت إن الاقتراح الوارد في الوثيقة A/C.2/77/L.71 يستتبع إدراج فقرة جديدة هي الفقرة 7 مكررا بشأن تنفيذ ومتابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، اللذين يشكلان وثيقتين رئيسيتين توجهان عمل منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. وأوضحت أنّ هذه الفقرة هي، في الوقت نفسه، فقرة أساسية في القرار المتعلق بدور المرأة في التنمية وقد أدرجت في نسخته السابقة، وهي قرار الجمعية العامة 235/74.

132 - وأضافت أن الاقتراح الوارد في الوثيقة A/C.2/77/L.72 يستتبع الاستعاضة عن الفقرة 17 المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للإبقاء على الصياغة المتفق عليها في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 235/74. فتلك الفقرة الأساسية تركّز على تقديم الخدمات للنساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا يمكن قبول الصياغة المخففة.

133 - وينطوي الاقتراح الوارد في الوثيقة A/C.2/77/L.73 على تعديل الفقرة 31 لإعادة إدراج العناصر التي حذفت من مشروع القرار، بما في ذلك الإشارات إلى المناطق الساحلية وأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة. والصيغة الأخيرة صيغة متفق عليها، وهي اعتُمدت بتوافق الآراء في كل من عامي 2017 و2019. ومما يؤسف له أن جميع الإشارات إلى أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة قد حذفت من المسودة الأولية للنص. فحذف الصيغة الأساسية المتفق عليها بتوافق الآراء في عدد من القرارات أمرٌ لا يمكن قبوله. وأعربت عن أملها في أن تؤيد جميع الوفود التعديلات.

134 - **الرئيسة:** قالت إن المادة 130 من النظام الداخلي للجمعية العامة تنص على أن تبت اللجنة أولا في كل من التعديلات المقترحة.

البيانات التي أُدلي بها تعليلا للتصويت قبل إجرائه

135 - **السيد إيمانويل** (إندونيسيا): قال إن حكومة بلده ملتزمة بالحفاظ على الدور الذي لا غنى عنه الذي تؤديه المرأة بوصفها عاملا من عوامل التنمية. وأردف قائلا إن وفد بلده يواصل، من خلال مجموعة الـ 77 والصين، المشاركة البناءة في المناقشات بشأن هذه المسألة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لصياغة نص توافقي متوازن وشامل، فإنّ عملية المداولات قد ركّزت بشكل غير متناسب على المسائل الخلافية. وأضاف أن الإشارة إلى أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة وإلى نتائج استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا تسهم إسهاما مباشرا في تحقيق الغرض الحقيقي من مشروع القرار. وختم حديثه قائلا إن وفد بلده سيصوت ضد التعديلات المقترحة لأنها تتضمن إشارات لم تتفق عليها الدول بالإجماع.

136 - **السيدة ريوس سيرنا** (كولومبيا): تكلمت أيضا باسم الأرجنتين، وأوروغواي، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وكابو فيردي، وكوستاريكا، والمغرب، وهندوراس، فقالت إن القرار المتعلق بدور المرأة في التنمية يعبر عن موقف الأمم المتحدة وعن الإجراءات التي ترغب الدول الأعضاء في اتخاذها للتصدي للتحديات التي تواجهها جميع النساء والفتيات. ونتيجة لذلك، يجب ألا يقصر مشروع القرار عن تحقيق هذا الطموح، لاسيما بالنظر إلى أن النساء والفتيات ما زلن أكثر الفئات تأثرا بالأزمات المتعددة الأوجه التي يمر بها العالم.

137 - وأردفت قائلة إن وفود البلدان المذكورة تعترف بالآراء المتباينة والمواقف المعقدة المعرب عنها طوال العملية، وهي قد أبدت قدرا من المرونة في محاولة للتوصل إلى توافق في الآراء دون المساس بالتقدم المحرز في القرارات السابقة بشأن نفس الموضوع. وأوضحت أنّه ينبغي اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء احتراما للرسالة السياسية التي يجدر أن تتمكن اللجنة من بثها دعما لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وقالت إن وفود هذه البلدان كانت تفضل اعتماد النص الذي قدمه الميسران المشاركان، والذي وازن بين المواقف التي أعربت عنها جميع الوفود خلال المشاورات غير الرسمية. ونتيجة لذلك، ستصوت وفود هذه البلدان لصالح التعديلات المقترحة، التي تعيد النص بصيغته تلك.

138 - **السيدة نارفايز أوخيدا** (شيلي): قالت إن حكومة بلدها ملتزمة بتحقيق المساواة شكلا وموضوعا للنساء على تنوعهن وبالقضاء على جميع أشكال العنف وأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة. وأضافت أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات لا غنى عنهما بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة للجميع، وهما يجلبان فوائد اقتصادية عظيمة. وبالنظر إلى الأزمات العالمية الحالية، فإن الفشل في استكشاف هذه الصلة بدقة يؤدي إلى تضييع فرصة سانحة للدفع قدما بتنفيذ الخطة الجماعية الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب. وعلى الرغم من أن إجراء تصويت هو، للأسف، خطوة لابد منها، تحافظ التعديلات المقترحة لمشروع القرار على التوازن الدقيق الذي تحقق في السنوات السابقة، وتمنع حدوث انتكاسات بشأن مسائل ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة ككل.

139 - **السيد عبد العال** (مصر): قال إن مشروع القرار ينبغي أن يركز على القضايا الإنمائية استنادا إلى خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي ألا يتطرق إلى مسائل خلافية ليست جزءا من عمل اللجنة. وأردف قائلا إن وفد بلده يرفض التعديلات المقترحة.

140 - **السيدة هيريتي** (أمينة اللجنة): قالت إنّ الوفود التالية انضمت إلى مقدمي التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/C.2/77/L.71: أستراليا، وإسرائيل، وألبانيا، وأندورا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وسان مارينو، وسويسرا، وكندا، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. ثم أشارت إلى أن جورجيا وصربيا ترغبان أيضا في الانضمام إلى مقدمي التعديل المقترح.

141 - *وأُجري تصويت مسجّل على الاقتراح الوارد في الوثيقة A/C.2/77/L.71 بتعديل الفقرة 7 مكررا من مشروع القرار A/C.2/77/L.28/Rev.1.*

المؤيدون:

الأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا،

وتشيكيا، وتوغو، وتونس، وتيمور – ليشتي، والجبل الأسود، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبيلاروس، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجيبوتي، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسنغال، والسودان، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، واليمن

الممتنعون عن التصويت:

الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وبربادوس، وبليز، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وقطر، وكمبوديا، والكويت، وملديف.

142 – *واعتُمد الاقتراح بأغلبية 95 صوتا مقابل 53 صوتا، مع امتناع 16 عضوا عن التصويت.*

143 – **السيدة هيريتي** (أمينة اللجنة): قالت إنّ الوفود التالية انضمت إلى مقدمي التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/C.2/77/L.72: أستراليا، وإسرائيل، وألبانيا، وأندورا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وسان مارينو، وسويسرا، وكندا، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. ثم أشارت إلى أن جورجيا وصربيا ترغبان أيضا في الانضمام إلى مقدمي التعديل المقترح.

144 – *وأُجري تصويت مسجل على الاقتراح الوارد في الوثيقة A/C.2/77/L.72 بتعديل الفقرة 17 من مشروع القرار A/C.2/77/L.28/Rev.1.*

المؤيدون:

الأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وتشيكيا، وتونس، وتيمور – ليشتي، والجبل الأسود، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموناكو، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبيلاروس، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسنغال، والسودان، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناورو، والنيجر، ونيجيريا، وهايتي، واليمن.

الممتنعون عن التصويت:

إكوادور، وأنغولا، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وجزر البهاما، وسورينام، وغيانا، وقطر، وكمبوديا، والكويت، وملديف.

145 – *واعتُمد الاقتراح بأغلبية 91 صوتا مقابل 62 صوتا، مع امتناع 14 عضوا عن التصويت.*

146 – **السيدة هيريتي** (أمينة اللجنة): قالت إنّ الوفود التالية انضمت إلى مقدمي التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/C.2/77/L.73: أستراليا، وإسرائيل، وألبانيا، وأندورا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وسان مارينو، وسويسرا، وكندا، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. ثم أشارت إلى أن جورجيا وصربيا ترغبان أيضا في الانضمام إلى مقدمي التعديل المقترح.

147 – *وأُجري تصويت مسجّل على الاقتراح الوارد في الوثيقة A/C.2/77/L.73 بتعديل الفقرة 31 من مشروع القرار A/C.2/77/L.28/Rev.1.*

المؤيدون:

الأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وتشيكيا، وتونس، وتيمور – ليشتي، والجبل الأسود، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموناكو، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبيلاروس، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسنغال،

والسودان، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناورو، والنيجر، ونيجيريا، واليمن.

الممتنعون عن التصويت:

إكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، وبابوا غينيا الجديدة، والبحرين، وبربادوس، وبليز، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وجزر البهاما، وسورينام، وغيانا، وقطر، وكمبوديا، وكوت ديفوار، والكويت، وملديف.

148 – *واعتُمد الاقتراح بأغلبية 90 صوتا مقابل 62 صوتا، مع امتناع 16 عضوا عن التصويت.*

149 – **السيدة العمير** (المملكة العربية السعودية): قالت إنّ وفد بلدها شارك بشكل استباقي في المفاوضات بشأن مشروع القرار من مُنطلق إيمانه بأهمية تمكين المرأة كي تساهم في التنمية. وأفادت بأنّ مشروع القرار ينبغي ألاّ يصرف الانتباه عن التركيز على ذلك بإدراج صياغة تبعث على الانقسام. ولذا فإن وفد بلدها يود أن ينأى بنفسه عن أي مصطلحات لا تكون محل اتفاق وتشير إلى مفاهيم لا تتسق مع الأطر القانونية الوطنية لبلدها وقيمه الثقافية. ويشمل ذلك مصطلح "أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة".

150 – **السيدة خواريز أرغيتا** (غواتيمالا): قالت إن وفد بلدها صوت لصالح التعديلات المقترحة، التي توازن بين وجهات نظر الدول الأعضاء الشديدة التباين. واستدركت قائلة إن حكومة بلدها تتمسك بتحفظاتها بشأن إعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وذلك تمشيا مع التزامها الراسخ بموجب دستور غواتيمالا بضمان وحماية الحياة البشرية منذ مرحلة الحمل.

151 – **السيد عبد العال** (مصر): قال إنّ مشروع القرار ينبغي أن يركز على القضايا الإنمائية استنادا إلى خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وألا يتطرق إلى قضايا خلافية. وأعرب عن تحفظ وفد بلده بشأن عبارة "أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة" التي، بخلاف عبارة "جميع أشكال التمييز" المتفق عليها، لا تحمل معنى واضحا.

152 – **السيدة أوندونا** (نيجيريا): تكلمت أيضا باسم إثيوبيا، وإريتريا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسنغال، والسودان، وغامبيا، وماليزيا، والنيجر، واليمن، فقالت إن بلدان هذه الدول ستنضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار كدليل على التزامها الراسخ بتمكين المرأة ضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وأضافت أن نتائج التصويت تبرهن بوضوح على أن الوفود التي أعربت عن قلقها إزاء إدراج عناصر مثيرة للجدل في النص ليست مجرد مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء ذات السيادة. ولذلك فإن من المؤسف للغاية أن تسعى التعديلات إلى إقحام مفاهيم مثيرة للجدل في وثائق الأمم المتحدة وإلى زيادة إضفاء جو من الاستقطاب على المناقشات. وبما أنّ القرار المتعلق بدور المرأة في التنمية هو قرار الجمعية العامة الوحيد المكرس خصيصا لتمكين المرأة اقتصاديا، فلا بدّ أن يركز على نقل المرأة من الاقتصاد غير النظامي إلى الاقتصاد النظامي، وعلى تشجيع تعميم الخدمات المالية الشاملة للنساء وتحسين فرص حصول المرأة على التعليم الجيد والتدريب وتنمية المهارات لتعزيز إمكاناتها الاقتصادية. وينبغي ألا تهيمن المناقشات المتعلقة بالمصطلحات المثيرة للجدل على عملية التفاوض.

153 – وأردفت قائلة إن وفود بلدان تلك الدول ملتزمة بمكافحة جميع أشكال التمييز، لكنّها تأسف لإدراج عبارات مثيرة للجدل من قبيل "أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة"، التي ترد في أربع فقرات من مشروع القرار. فهذا المفهوم الغامض يهدف إلى إقحام مجموعة معينة من الأفكار التي لا تحظى بتوافق الآراء في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ولذلك تود وفود هذه البلدان أن تنأى بنفسها عن الإشارات إلى تلك العبارة وإلى انطباقها ضمن سياقاتها الوطنية. وفيما يتعلق بالفقرة 7 مكررا، قالت إن الوفود تنأى بنفسها أيضا عن إدراج عبارة "وكذلك نتائج استعراضات هذه الصكوك" وأي التزام ناشئ عنها. فهذه العبارة يمكن أن تشمل استعراضات مثيرة للجدل وغير توافقية لم تعتمدها الجمعية العامة، ولا سيما تلك التي تسعى إلى إعادة تعريف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

154 – واسترسلت قائلة إن وفود تلك البلدان أعربت عن خيبة أملها لأن نص الميسرين المشاركين قد ابتعد عن النص البناء والمتوازن الذي قدمه رئيس مجموعة الـ 77 والصين، بأن تجاهل الخطوط الحمراء المحددة بوضوح وأعاد إدراج فقرات خلافية لا يؤيدها عموم الأعضاء

في الأمم المتحدة. وستواصل هذه الوفود دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف العالمية الرامية إلى تمكين جميع النساء والفتيات بما يتماشى مع خطة عام 2030 وغيرها من وثائق الأمم المتحدة الختامية ذات الصلة التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء والتي تتسق مع آرائها وقوانينها وأولوياتها الإنمائية الوطنية.

155 - **السيد باريديس كامبانيا** (كولومبيا): قال إن وفد بلده يولي أهمية كبيرة لمشروع القرار، وهو قد تفاوض لصالح الإبقاء على الصيغة المعتمدة في عام 2019 فيما يتعلق بالعمل غير المدفوع الأجر والصحة أثناء فترة الطمث ومشاركة المرأة بصورة مجدية في تقرير السياسات وصنع القرارات. وقد تفاوض الميسران المشاركان على عدد من الحلول الوسط للتوصل إلى نص يحترم وجهات النظر المختلفة.

156 - وأردف قائلا إن عبارة "أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة" تشير إلى اجتماع أنواع عديدة من التمييز تتمخض عنها تجارب شديدة التباين. ورأت بعض الوفود أن هذه الفكرة مثيرة للجدل ولا علاقة لها بالتنمية. غير أن المجتمع الدولي لن يتمكن أبدا من معالجة أوجه عدم المساواة إذا لم يفهم العوامل المؤدية إليها أو لم يعترف بأن مختلف مظاهر التمييز لا يمكن التصدي لها بمعزل عن بعضها البعض. ولا يمكن تحقيق التنمية في كولومبيا إلا من خلال منظور تحويلي حقيقي يلبي احتياجات الأشخاص الذين يواجهون عقبات متعددة، منها ما هو نتيجة لأصولهم.

157 - وأعرب عن الأسف إزاء الاضطرار إلى إدخال تعديلات للعودة إلى الصيغة المتفق عليها في النسخ السابقة للقرار المتعلق بدور المرأة في التنمية، التي ترمي إلى الاعتراف بالصعوبات التي تواجهها ملايين النساء والفتيات في العالم. وأفاد بأنّ وفد بلده سيواصل تأييد تلك الصيغة والتصويت لصالحها. وأعرب عن أمله في أن يشكل نص مشروع القرار الحالي أساسا للمفاوضات المقبلة حتى يتسنى تركيز الجهود على مواصلة تعزيز محتواه، وذلك بغية التوصل إلى نص طموح يفيد جميع النساء والفتيات على تنوعهن.

158 - **السيد الشيخلي** (العراق): قال إن بلده ملتزم بالتمكين الاقتصادي للمرأة وبتعميم الخدمات المالية الشاملة للنساء، لا سيما من أجل تسهيل التعافي المرن والمستدام من جائحة كوفيد-19. وأضاف قائلا إن وفد بلده يكرر تأييده لمشروع القرار المقدم من مجموعة الـ 77 والصين، ويود مع ذلك أن ينأى بنفسه عن بعض الإشارات التي حولت النص بعيدا عن محور تركيزه الأساسي. وأضاف أن وفد بلده يفسّر مصطلح "أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة" على أنّه يشير فقط إلى فئات التمييز المحظورة بموجب القوانين المحلية لبلده ولا يتعداها إلى أي مفاهيم أخرى غير توافقية. وفيما يتعلق بالفقرة 7 مكررا، قال إن وفد بلده ينأى بنفسه عن عبارة "وكذلك نتائج استعراضات هذه الصكوك" وعن أي التزامات ناشئة عنها، ويعرب عن قلقه من أن العبارة يمكن أن تشمل استعراضات مثيرة للجدل وغير توافقية.

159 - **السيد ميزانغ أكامبا** (الكاميرون): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به نيجيريا ويود أن ينأى بنفسه عن التعديلات. وأضاف أن وفد بلده يفهم أيضا من مصطلح "نوع الجنس" أنه يشير إلى الرجال والنساء. وكان ينبغي لمشروع القرار أن يركز على وضع العالم على المسار الصحيح المفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكن للأسف لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الهامة للغاية التي تدخل ضمن ولاية اللجنة وهي: الوعود التي لم يتم الوفاء بها بتخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتعبئة 100 بليون دولار سنويا للتمويل المناخي والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. وقال إن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء إضافة مفاهيم أكاديمية جديدة مثيرة للانقسام والجدل إلى مشروع القرار في كل عام، مما يدفع بالأمم المتحدة نحو التحول إلى مؤسسة أكاديمية نخبوية بدلا من أن تكون حيزا مشتركا لتعزيز التنمية والسلام. وتوقع وفد بلده تحقيق نتائج ملموسة لصالح المرأة والمجتمع ككل تضع إطارا لإجراءات موجهة نحو تحقيق نتائج في مجالات نقل التكنولوجيا وتمويل العمل المناخي والتنمية وبناء القدرة على الصمود والبنية التحتية والمدارس المهنية والتمكين الاقتصادي للمرأة. وبدلا من ذلك، تركزت معظم المفاوضات على إشارات إلى العبارات والمصطلحات التالية: "جميع النساء والفتيات على تنوعهن"، و "العنف الجنساني"، و "التثقيف الجنسي الشامل"، و "أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة". ومما يؤسف له أن الوفود قد نسيت ملايين النساء اللائي لا يستطعن توفير الغذاء والماء لأنفسهن ولأطفالهن. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء التحول عن أولويات خطة عام 2030 إلى خطة بشأن حقوق الإنسان لا تحظى بتوافق الآراء. وعلى الرغم من الحاجة إلى تمويل مستقر وكاف ويمكن التنبؤ به من أجل القضاء على الفقر والاضطلاع بالعمل المناخي، يخشى وفد بلده ألا توافق بعض الوكالات الإنمائية على

توفير التمويل إلا من أجل الترويج لبرامج بعينها، مثل الحقوق الجنسية أو التعليم الشامل أو النساء والفتيات على تنوعهن.

160 - وأردف قائلا إن النساء قويات يتميزن بالقدرة على الصمود ويتحلين بالشجاعة وروح الابتكار والذكاء والحكمة؛ وهنّ لا يحتجن من اللجنة الثانية أن تناقش مواضيع مثل المشاكل الصحية أثناء فترة الطمث والتثقيف الجنسي. إنّهنّ بحاجة إلى أن تحدد اللجنة القضايا العالمية الأكثر إلحاحا التي ينبغي أن تعالجها جميع الدول معا. وبهذه الروح من الاحترام المتبادل وتوافق الآراء وتعددية الأطراف والقوة والتضامن والشراكة، يمكن أن يحرر المجتمع الدولي الجنس البشري من طغيان الفقر وأن يحمي الكوكب.

161 - **السيدة مجيد** (باكستان): قالت إن حكومة بلدها ملتزمة التزاما تاما بتمكين المرأة من حيث الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - تمشيا مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وأضافت أن وفد بلدها سينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار ككل، بيد أن هناك بعض الإشارات التي تبعث على القلق. وقالت إنّه باقٍ على التزامه الشديد بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، بيد أنه ينأى بنفسه عن جميع الإشارات إلى أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة، فذاك تعبير غامض يحتمل تفسيرات لا يمكن إقرارها. وفيما يتعلق بالفقرة 7 مكررا، قالت إن وفد بلدها ينأى بنفسه عن عبارة "نتائج استعراضات هذه الصكوك"، لأنها غامضة ويمكن أن تشمل نتائج ليست محل اتفاق على الصعيد الحكومي الدولي ولم تعتمدها الجمعية العامة.

162 - وأعربت عن الأسف لأن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل فقرة من فقرات مشروع القرار الهام هذا. وستظل هذه المسألة قائمة ما دامت هناك محاولات لإدراج مفاهيم غير متفق عليها تتداولها لجان ومنتديات أخرى. واستدركت قائلة إن وفد بلدها سيواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف العالمي المتمثل في تمكين جميع النساء والفتيات، تمشيا مع خطة عام 2030، وهو على استعداد للتعاون البناء مع جميع الوفود في المستقبل لإيجاد رؤية مشتركة وتوافقية بشأن القرار المتعلق بدور المرأة في التنمية.

163 - **السيدة حمدوني** (المغرب): قالت إنها عملت ميسرة مشاركة للقرار المتعلق بدور المرأة في التنمية، وهو النص الوحيد للجنة الذي يتصل مباشرة بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وقد جاءت المناقشات بشأن مشروع القرار في لحظة حاسمة، حيث تؤثر أزمات عالمية متعددة على النساء والفتيات بشكل غير متناسب وتعوق الجهود الرامية إلى تعزيز دورهن القيادي وتمكينهن وإدماجهن ومشاركتهن الكاملة والفعالة والهادفة في تقرير السياسات وصنع القرارات. كما يمثل مشروع القرار أول فرصة للجنة لتقديم نص طموح ومتوازن يبث الرسالة السياسية الصحيحة التي تدعم تمكين جميع النساء والفتيات في سياق ما بعد الجائحة.

164 - وأردفت قائلة إنها والميسر المشارك لها بذلا كل جهد ممكن للاضطلاع بعملية الصياغة بحسن نية وبروح بناءة. فالمفاوضات لم تكن سهلة، وقالت إنهما يتوجهان بالشكر لجميع الوفود على مشاركتها البناءة في العملية وإبداء استعدادها للتحلي بالمرونة والتوصل إلى توافق في الآراء. وأضافت أنها والميسر المشارك أقرا بالمسائل الحساسة وبتفاوت وجهات النظر إزاء جوانب معينة من مشروع القرار، وسعيا إلى تقديم مقترحات متوازنة. بيد أنها أعربت عن أسفها لعدم التوصل إلى توافق في الآراء.

165 - *واعتمد مشروع القرار A/C.2/77/L.28/Rev.1 ككل وبصيغته المعدلة.*

166 - **السيدة كافكوفا** (تشيكيا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وصربيا؛ والبلدان المرشحة المحتملة البوسنة والهرسك وجورجيا؛ إضافة إلى أندورا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بشدة المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان الواجبة لهن. وأضافت أن وفد بلدها كان يحدوه أمل أن يعكس مشروع القرار التزاما قويا من جانب جميع الدول الأعضاء بتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة ومساعدة النساء والفتيات في البلدان النامية اللائي يواجهن تحديات غير مسبوقة ناجمة عن الأزمات المترابطة. ولكنه اضطر بدلا من ذلك إلى الدفاع عن الصيغة التوافقية المستعملة في السنوات السابقة، ولم يحرز تقدم بشأن القضايا الراهنة التي تقيد دور النساء والفتيات في التنمية.

167 - وأعربت عن استياء وفد بلدها لأن اللجنة عدلت عددا من القرارات الأخرى كي تعكس نتائج المداولات الحكومية الدولية ذات الصلة، ولكنها لم تفعل ذلك بالنسبة للقرار المتعلق بدور المرأة في

التنمية. وأضافت أن وفد بلدها كان يتوقع أن يعكس مشروع القرار النتيجة التوافقية القوية بشأن الهدف 5،المعترف بها في الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022، وأن يستند إلى الصيغة المستعملة في الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة، التي ركزت على الأثر الضار لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي على النساء والفتيات. وأعربت عن أسف وفد بلدها أيضا لأن مشروع القرار، مرة أخرى، لم يتضمن إشارة إلى الغاية 5-6 من أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى أن تقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية (A/77/243) قد أبرز أثر جائحة كوفيد- 19 على الصحة البدنية والعقلية للمرأة، بما في ذلك صحتها الجنسية والإنجابية، الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى تعطل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وإلى الضغوط الهائلة الناتجة عن أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر.

168 - وقالت إن وفد بلدها كان يأمل في استعادة روح التوافق، وهو قد أعرب عن رغبته في العمل بشكل بناء مع جميع الوفود لتحقيق هذه الغاية. وعلى الرغم من أن المسودة الأولية قد تجاوزت عدة خطوط حمراء بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن النص الذي قدمه الميسران المشاركان قد سمح لوفدها بالانضمام إلى توافق الآراء بروح من الوفاق. وأعربت عن أسفها لانتهاك إجراء الموافقة الصامتة (إجراء عدم الاعتراض)، مما زاد النص ضعفا. ونتيجة لذلك، اضطر وفد بلدها إلى تقديم تعديلات لإعادة إدراج صيغة متفق عليها، بما في ذلك فقرة أساسية بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج استعراضات هذه الصكوك، ترد في عدة نصوص توافقية أخرى.

169 - وأعقبت ذلك بقولها إن الصعوبات التي نشأت أثناء المفاوضات تعكس الاختلافات الصارخة في مواقف الوفود بشأن القضايا المتصلة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وأعربت عن الأسف أن يكون الموضوع مثيرا للانقسام إلى هذا الحد. لذا، ينبغي أن تفكر اللجنة في كيفية التعامل مع مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بطريقة تضيف قيمة إلى تنفيذ ومتابعة خطة عام 2030 وتدعم حقا دور النساء والفتيات في التنمية. وقد أثبت المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022 أنه من الممكن تحقيق توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

170 - **السيد فارغانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يولي اهتماما كبيرا لمشاركة المرأة في التنمية ويفي بالتزاماته في هذا المجال. ونظرا لأهمية مشروع القرار قيد النظر، قال إن وفد بلده حافظ على توافق الآراء ولكنه يلاحظ مع الأسف أن مجموعة معروفة جيدا من الدول تعمل بشكل متزايد على نقل محور تركيز الوثيقة بعيدا عن مشاركة المرأة في عمليات التنمية وتحويله إلى عناصر لا تتصل مباشرة بالموضوع، رغم أهميتها. وأضاف أن هذه العناصر يتم تناولها صراحة بصورة مفصلة في قرارات اللجنة الثالثة ذات الصلة.

171 - وأعرب عن خيبة أمل وفد بلده أيضا إزاء ورود صيغة في النص لم تعتمد بتوافق الآراء أو يتفق عليها في إطار حكومي دولي، ولا سيما عبارة "أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة" والإشارات إلى نهج "مراع للمنظور الجنساني". وأضاف أن وفد بلده يفسر معنى مصطلح "أوجه اللامساواة" الوارد في الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة حصرا من منظور الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030.

172 - **السيدة العمير** (المملكة العربية السعودية): تكلمت أيضا باسم الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت بصفتها دولا أعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقالت إن وفود الدول الأعضاء في المجلس أيدت مشروع القرار نظرا للأهمية التي تعلقها على دور المرأة في التنمية في بلدانها. غير أن دول مجلس التعاون تود أن توجه الانتباه إلى استخدام مشروع القرار لمصطلح "الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية"، الذي تفسره بشكل يتناسب مع أُطرها الثقافية والمجتمعية وقوانينها الوطنية.

173 - **السيدة ميندوزا إلغيا** (المكسيك): قالت إن الميسرَين المشاركَين قادا مفاوضات بناءة وشفافة وشاملة. ولذلك من المستغرب أن يقرر رئيس مجموعة الـ 77 والصين عدم تأييد نصهما. فقد تسبب ذلك، بالإضافة إلى إرساء سابقة سلبية، في تساؤل الوفود حول قيمة الانخراط في المشاورات.

174 - وقالت إنّ المكسيك ترى أنّ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات يؤثران على جميع القضايا التي تدرسها الجمعية العامة. ومما لا شك فيه أن المساواة المجدية للمرأة تحفز التنمية المستدامة. ولذلك فإن وفد بلدها يعرب عن قلقه إزاء الخطاب الملح القائل بأنه لا ينبغي للجنة أن تدرس دور المرأة في التنمية والشؤون الجنسانية على نطاق أوسع. وهو يشعر بالقلق أيضا بسبب

المســـاعي التي بذلت لإزالة الصـــياغة المتفق عليها على الصـــعيد الحكومي الدولي، التي وردت ســـابقا في القرار المتعلق بدور المرأة في التنمية وغيره من قرارات الأمم المتحدة المتخذة بتوافق الآراء. وتســـعى هذه المحاولات إلى تقويض التقدم المحرز في مجال حماية حقوق النساء والفتيات.

175 - وأشارت إلى أن النساء والفتيات لا زلن يتعرضن في جميع أنحاء العالم لأشـــكال متعددة ومتداخلة من التمييز والتهميش والعنف والممارســـات الضـــارة، ويحرمن من الإعمال الكامل لحقوق الإنســـان الخاصـــة بهن. وكفالة حقوقهن في جميع المجالات وعلى جميع المســـتويات لا تقوض التنمية. بل على العكس من ذلك، من شـــأن المساهمة النشطة لأكثر من نصف السكان أن تشجع على إحراز تقدم؛ وهذا الأمر ليس مثار جدل. ونتيجة لذلك، فقد صوتت المكسيك لصالح التعديلات التي قدمها الاتحاد الأوروبي وانضمت إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

176 - **الســيد إيمانويل** (إندونيســيا): قال إن حكومة بلده تكرر تأكيد التزامها القوي بتمكين المرأة في إطار خطة التنمية. فالمرأة الإندونيســية تؤدي دورا محوريا في دفع التعافي الاقتصـــادي من جائحة كوفيد-19 وفي رســم الســياســات الإنمائية. وقد كان وفد بلده متفائلا بشـــأن المفاوضـات المتعلقة بمشـروع القرار وكان يأمل في أن توحد المناقشـة الدول في التصدي للتحديات الحقيقية التي تواجه دور المرأة في التنمية. ولكن مما يؤسف له أن المفاوضات لا تزال تُستخدم لفرض إشارات إلى مفاهيم غير متفق عليها عالميا، مما يقوض الروح البناءة لتعددية الأطراف والرغبة في الســـعي لتحقيق توافق مجدٍ في الآراء. وفي هذا الصـدد، فإن إندونيسـيا سـتنأى بنفسـها عن الإشـارات إلى الأشـكال المتعددة والمتداخلة من التمييز وإلى نتائج اسـتعراضـات إعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسوف تنفذ القرار وفقا لسياقها الوطني ولسياساتها وأنظمتها وأولوياتها الوطنية.

177 - **الســيد بلاك** (كندا): تكلم أيضـا باسـم أسـتراليا، وإسـرائيل، وأندورا، وآيسلندا، وجمهورية كوريا، وسويسرا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، فقال إن الأغلبية الســـاحقة من الدول الأعضاء، بما في ذلك وفود هذه الدول، كانت مستعدة للانضمام إلى توافق الآراء على أساس نص الميسرَين المشاركَين. ولكن للأسف كان الحصـــول على الأصـــوات مطلوبا للعودة إلى تلك الصـــيغة من النص، التي لا تفي مع ذلك بالالتزامات والإجراءات المطلوبة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وذكر أنّ وفد بلده ووفود البلدان التي تكلّم باسمها ماتزال تشعر بقلق عميق لأن الصياغة المتفاوض عليها بشـــأن هذه المســـألة على نطاق اللجنة تحبذ على ما يبدو الوضـع الراهن أو حتى التراجع في دعم النسـاء والفتيات، دون الاعتراف بدورهن الحاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

178 - وقال إنّه لم يتم، مجدَّدا، التّسليم بالقضايا الرئيسية الواردة في خطة عام 2030، بما في ذلك حصـــول الجميع على خدمات الرعاية الصـــحية الجنســـية والإنجابية، والحقوق الإنجابية، والحصـــول على المعلومات بشـأن تنظيم الأسـرة. وسـعت بعض الوفود أيضـا إلى إزالة الإشـارات إلى الإعلان السـياسـي لعام 2021 بشـأن فيروس نقص المناعة البشـرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المسـاواة وسـلك المسـار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام 2030، الذي أيدته 165 دولة عضـوا. ومن المؤسـف أنه لم يتسـن البناء على الإعلان الوزاري القائم على توافق الآراء الصـادر عن المنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى لعام 2022، الذي اسـتعرض الهدف 5 من أهداف التنمية المسـتدامة. وقد أخفقت الدول الأعضـاء أيضـا في إعادة تأكيد الحاجة إلى اتخاذ تدابير مراعية للمنظور الجنساني تحقّق التعافي من جائحة كوفيد-19، وفي الاعتراف بأن جائحة كوفيد-19 ضـاعفت حالات العنف الجنسـي والجنساني والعنف الأسري وأثرت على الحصـول على خدمات الرعاية الصـحية الجنسـية والإنجابية الأسـاسـية. ولا تزال النسـاء والفتيات والمراهقات عرضـــة في جميع أنحاء العالم للتمييز والتهميش والعنف والممارسـات الضـارة، ومحرومات من الإعمال الكامل لحقوق الإنسـان الخاصـة بهن. وهذه المسـائل متصـلة بعمل اللجنة ويجب مناقشـتها. ولن يتسـنى تحقيق التنمية المسـتدامة إذا اسـتمر حرمان نصـف البشـر من حقوق الإنسان بالكامل ومن الفرص المتاحة.

179 - وقال إنه يجب على الدول الأعضـاء أن تتجاوز المناقشـات المتكررة والانعزالية التي تعوق التقدم. فخطة عام 2030 تنصّ صـراحة على الدور الحاسم للمساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية المستدامة وتعترف بالروابط بين قضايا التنمية المستدامة. ويجب أن يشمل الالتزام الجماعي بعدم ترك أحد خلف الركب النســـاء والفتيات على تنوعهن، ولا سـيما المعرضـات منهنّ لخطر أشـكال التمييز المتعددة والمتداخلة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلده ووفود البلدان التي تكّلم باسمها بالدعوة

إلى وضع برامج وأدوات تراعي المنظور الجنساني للمهاجرين وأسرهم، وكذلك بالفقرة الجديدة القائمة بذاتها بشأن الشعوب الأصلية ونساء الشعوب الأصلية.

180 - وقال إنّ المفاوضات بشأن مشروع القرار كانت صعبة بلا داع. ولسوء الحظ، تطلّب الأمر إدخال تعديلات لمجرد التوصل إلى نص مشابه لقرار عام 2019، الذي كان ينبغي أن يمثل نقطة انطلاق للمفاوضات. ولن تيسر أساليب العمل هذه مشاركة النساء والفتيات الكاملة والمتساوية والفعالة والمجدية في جميع مجالات الجهود الإنمائية. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده ووفود البلدان التي تكلّم باسمها تطالب برفع سقف الطموحات، وبالمزيد من الإرادة السياسية والإصلاح على نطاق الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم لضمان أن تكون المؤسسات والإجراءات وافية بالغرض المنشود. وينبغي إرساء نفس المعايير بالنسبة للقرار المتعلق بدور المرأة في التنمية ولتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

181 - وتكلّم بصفته الوطنية فقال إن وفد بلده يسلم بحساسية المسألة وهو مستعد للعمل مع الدول الأعضاء بشأن المواضيع ذات الصلة، مثل الصحة. فعلى سبيل المثال، من المهم فهم المسائل الصحية المتعلقة بالطمث ضمن سياق التنمية، ولا سيما من حيث تأثيرها على المراهقات والنساء، وترك أمر إيجاد الحلول بهذا الشأن للنساء. وقد نشأت تعددية الأطراف عند البدء بالإصغاء إلى الآخر، ولكنها تنطوي أيضا على احترام الالتزامات الجماعية. ونتيجة لذلك، يؤيد وفد بلده أحيانا قرارات أو برامج عمل لا تتماشى تماما مع مصالحه احتراما للشعور بالانتماء للمجتمع، الذي تبديه الدول المشاركة. واختتم قائلاً إنه، عند العودة إلى مناقشة مسألة معينة، يجب أن تكون القرارات وبرامج العمل السابقة بمثابة خط الأساس.

182 - **السيدة موزغوفايا** (بيلاروس): قالت إن بيلاروس ملتزمة بتمكين جميع النساء والفتيات، وهي تعترف بمساهمتهن التي لا يمكن إنكارها في تحقيق جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة. وأوضحت أنه قد تم إدخال تعديلات على نص مشروع القرار تخل بالتوازن الدقيق الذي تحقق خلال المفاوضات. فمن غير المقبول استخدام مصطلحات غير توافقية في نص القرارات، ولذلك فقد صوت وفد بلدها ضد التعديلات التي أدخلت. ومن أجل تحقيق الأهداف السامية للقرار، من الضروري البحث عن حلول توفيقية والسعي إلى توحيد الجهود، بدلا من التركيز على الانقسامات. ورغم أن بيلاروس قد أيدت اتخاذ هذا القرار الهام بدون تصويت، فإن وفد بلدها مضطر إلى النأي بنفسه عن الفقرات التي أدرجت في النص نتيجة للتصويت على التعديلات.

183 - **السيدة باراك** (إسرائيل): قالت إن العديد من الوفود أصيب بخيبة أمل في عام 2019 بسبب غياب الإرادة لتحديث صياغة القرار المتعلق بدور المرأة في التنمية، وكان يأمل في نص أكثر طموحا في المستقبل. ولذلك، من المؤسف أن يجد المجتمع الدولي نفسه في موقف مماثل بعد مرور ثلاث سنوات، وفي خضم جائحة وتحديات جديدة كثيرة. وقالت إن بلدها يعطي قيمة كبيرة لمشروع القرار ولا يمكنه أن يؤكد بما فيه الكفاية على أهميته بالنسبة لعمل اللجنة. وعلى الرغم من أن النساء والفتيات يشكلن أكثر من نصف سكان العالم، فإنهن ما زلن يواجهن أوجها من عدم المساواة ويعانين من العنف والتمييز، بما في ذلك أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة. وفي إسرائيل، أدت السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني، الهادفة إلى ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والمجدية للنساء والفتيات، إلى النهوض بالتنمية المستدامة، حيث إن النساء والفتيات يمثلن المحركات الرئيسيات للاقتصاد.

184 - وأعربت عن ارتياح وفد بلدها للتقدم المحرز في بعض القضايا، بما في ذلك الإشارات إلى العنف الجنسي والجنساني، والصحة النفسيّة والدعم النفسي الاجتماعي، ودور المرأة في تحقيق الأهداف المناخية. ومع ذلك هناك الكثير مما يتعين القيام به. ومما يؤسف له أن تعقد المفاوضات لم يترك مجالا لمناقشة عناصر إضافية، مثل إدراج صيغة تسلم بأهمية حصول الجميع على التثقيف الجنسي الشامل.

185 - وقالت إن إسرائيل قد أيّدت تأييدا تاما التعديلات التي قدمها الاتحاد الأوروبي، والتي تمثل الحد الأدنى من المعايير، بالنظر إلى أنها تعكس الالتزامات العالمية المتفق عليها منذ أكثر من 25 عاما والتي أعيد تأكيدها في خطة عام 2030. ونتائج عمليات استعراض البرامج والمنتديات ذات الصلة أساسية للنهوض بالمساواة بين الجنسين ولمساءلة الدول عن التزاماتها. وأوضحت أنّ التعديلات تسعى أيضًا إلى إعادة إرساء الصياغة المتفق عليها سابقًا بشأن المعايير العالمية للصحة والحقوق. وتشكل محاولات إزالة الإشارات إلى حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية تحديا لسلامة ورفاه كل النساء والفتيات، وكذلك لقدرتهن على المشاركة على قدم المساواة في

جميع مجالات الحياة. وقالت إن وفد بلدها يأمل في أن تتمكن اللجنة من سد الفجوات واعتماد نص طموح وشامل في المستقبل.

186 - **السيدة كروكر - ماوس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة ملتزمة بتمكين النساء والفتيات على تنوعهن وبتعزيز دورهن كعوامل للتحول في تنمية مجتمعاتهن، وبالتالي العالم. ولا يزال النهوض بالإنصاف والمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم يمثل أولوية عليا. ويشدد وفد بلدها على أن قرارات الجمعية العامة وثائقُ غير ملزمة لا تنشئ حقوقا أو واجبات بموجب القانون الدولي، كما إنها لا تعني ضمنا أنه يجب على الدول أن تنضم إلى الصكوك الدولية التي ليست طرفا فيها أو أن تنفذ الالتزامات بموجبها. ومصطلح "الحق في التنمية" غير معترف به في أي من اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان وليس له معنى متفق عليه دولياً. ومع ذلك، فإن وفد بلدها يرحب بفرصة التوصل إلى مثل هذا التفاهم مع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، يجب على كل بلد أن يحدد بنفسه ما إذا كانت التدابير الخاصة الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين النساء والفتيات تلائمه. وأفضل طريقة لتحسين حالة النساء والفتيات تمر من خلال الإصلاحات القانونية والسياساتية التي تنهي التمييز وتعزز المساواة في الحصول على الفرص. وأعربت عن أسف وفد بلدها لعدم التشديد كفايةً على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ضمن مشروع القرار. وقالت في الختام إن موقف وفد بلدها بشأن الإشارات إلى خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا قد تم شرحه في بيانه العام المؤرخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

187 - **السيدة مكاردل** (المملكة المتحدة): قالت إن النص الذي قدمه الميسران المشاركان يمثل أفضل سبيل للتوصل إلى توافق في الآراء بعد عملية تفاوض صعبة. ولذلك فمن المؤسف أن أقلية صغيرة من الدول الأعضاء قد خرجت عن إجراء عدم الاعتراض. وأفادت بأنّ بلدها لا يزال ملتزما بإعمال حق كل فتاة في التعليم الجيد؛ وتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا؛ وإنهاء العنف ضد جميع النساء والفتيات؛ ومناصرة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وقد أتاح مشروع القرار فرصة لإظهار التزام جماعي بإحراز تقدم بشأن المساواة بين الجنسين وتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

188 - وأعربت عن الأسف لأن بعض الدول عارضت الجهود الرامية إلى تعزيز النص ومواءمته مع الأدلة المفصلة في تقرير الأمين العام بشأن دور المرأة في التنمية (A/77/243). ووفد بلدها يأسف أيضا لاستمرار رد الفعل العنيف ضد حقوق النساء والفتيات من جانب أقلية صغيرة. ومصطلح "أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة" يمثل صياغة هامة متفق عليها؛ فالأفراد لا يواجهون التحيز الجنساني والعنصرية والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل منفصل. ولمعالجة مسألة عدم المساواة بحق، يجب عدم تسييسها.

189 - وقالت إن وفد بلدها يرحب بالموافقة على التعديلات التي قدمها الاتحاد الأوروبي، والتي أتاحت له الانضمام إلى توافق الآراء. غير أنه يتساءل عن جدوى اعتماد نص كل سنتين في حين أن ذلك لا يعجل بتحقيق المساواة بين الجنسين. وهو يأمل في أن تعكس مناقشات اللجنة في المستقبل الحالة الفعلية للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم ومدى الحاجة الملحّة لاتخاذ إجراءات لتحقيق الهدف 5 بحلول عام 2030.

190 - **المونسنيور ميرفي** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن النهوض بمساواة المرأة عنصر حاسم في التنمية المستدامة. ولكن الانتكاسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب جائحة كوفيد-19 أدت إلى زيادة العديد من التحديات التي تواجه المرأة. ولذلك فإن عمل اللجنة ضروري لضمان إشراك المرأة بشكل كامل في الجهود الإنمائية. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يرحب بإدراج صيغة بشأن دور نظم الحماية الاجتماعية في القضاء على الفقر وإتاحة الفرص للمرأة، فضلا عن الاعتراف بأن للأمومة والطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين.

191 - وأشار إلى أنه على الرغم من الجوانب الإيجابية العديدة لنص القرار المتعلق بدور المرأة في التنمية، فإن تركيزه على عنصر التنمية آخذ في التراجع، وهو تركيز تختص به اللجنة في ولايتها وتنفرد به القرارات المتعلقة بالمرأة. وقد أدى إدراج عناصر معروفة بأنها مثيرة للجدل إلى إطالة أمد المناقشات وتعقيدها. ولذلك، من المؤسف أن النص يتضمن مصطلحات غامضة ومثيرة للجدل تتعلق بالتمييز والعنف. وقال إن وفد بلده يأمل في استعادة التركيز على التنمية وتجنب الجوانب المثيرة للجدل، في المرة القادمة التي تُدرس فيها هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، استندت المناقشات إلى تجميع للمقترحات بدلا من أن تستند إلى نص منقح، الأمر الذي أعاق إحراز تقدم مجدٍ وأسفر عن مشاورات غير رسمية موسعة.

192 - وقال إن الكرسي الرسولي يفهم جميع المصطلحات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وبخدمات الرعاية الصحية والحقوق على أنها تنطبق على مفهوم كلي للصحة. وهو لا يعتبر الإجهاض أو إمكانية الإجهاض أو الوصول إلى المجهضات من معاني تلك المصطلحات. ومن المفهوم أيضا أن مصطلح "نوع الجنس" يستند إلى الهوية الجنسية البيولوجية.

البند 24 من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية *(تابع)* (A/C.2/77/L.25 و A/C.2/77/L.56)

مشروعا القرارين A/C.2/77/L.25 و A/C.2/77/L.56: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

193 - **الرئيسة:** قالت إن مشروع القرار A/C.2/77/L.56 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

194 - **السيد لورنس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن من دواعي سرور وفد بلده الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. ففي مواجهة الأزمة العالمية لانعدام الأمن الغذائي، يجب على المجتمع الدولي تعزيز النظم الغذائية العالمية، وتوفير المعونة الغذائية الطارئة للمحتاجين، ومساعدة البلدان على تطوير قدرتها على إنتاج غذائها، بهدف منع حدوث أزمات جديدة وبناء القدرة على الصمود في وجه المزيد من الصدمات. ومنذ شباط/فبراير 2022، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 10,5 بلايين دولار لمكافحة الجوع وتعزيز الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وهي على الدوام أكبر جهة مانحة لبرنامج الأغذية العالمي، حيث تقدم أكثر من نصف جميع المساهمات.

195 - وقال إنه في بداية عام 2022، دُفع أكثر من 190 مليون شخص نحو انعدام الأمن الغذائي الحاد نتيجة للنزاعات وجائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، فإن الحرب العدوانية الوحشية التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا يمكن أن تضيف 70 مليون شخص إضافي إلى تلك الإحصائية. وقد أدت الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الروسي، والتي شملت استخدام الغذاء كسلاح وتخفيض الإنتاج والصادرات من الحبوب والأغذية بدرجة كبيرة، إلى تفاقم هذه الاتجاهات، وأسفرت عن زيادة هائلة في انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. ولذلك فإن وفد بلده يشعر بخيبة أمل لأن مشروع القرار لم يعترف بالاتحاد الروسي بوصفه من الجهات الرئيسية التي تدفع لانعدام الأمن الغذائي وانخفاض الإنتاج الزراعي وتراجع التغذية على الصعيد العالمي. وتطالب الولايات المتحدة مرة أخرى الاتحاد الروسي بوقف الأعمال العدائية وسحب قواته من كامل أراضي أوكرانيا واحترام سيادة هذه الدولة وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وأفاد بأنّ هذه الإجراءات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الجوع في العالم.

196 - وقال إن وفد بلده يلاحظ أيضا أن الصيغ المتعلقة بالتجارة التي يتم التفاوض عليها من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو تحت رعايتهما، ليست مهمة بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة أو التزاماتها أو تعهداتها التجارية أو لجدول أعمال منظمة التجارة العالمية. ويشمل ذلك الدعوات التي تقوض حوافز الابتكار، مثل نقل التكنولوجيا على أساس غير طوعي لا يستند إلى شروط متفق عليها.

197 - وأخيرا، قال إنه ينبغي للدول الأعضاء الرجوع إلى البيان العام لوفد بلده المؤرخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 للاطلاع على موقف الولايات المتحدة من توصيفات التجارة ومنظمة التجارة العالمية ونقل التكنولوجيا والحرب التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا وأثرها على التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية.

198 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/77/L.56.*

199 - **السيد هيل** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلم أيضا باسم أستراليا، وألبانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وسان مارينو، وكندا، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان، وأيضا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فقال إن وفود هذه الدول تشارك بشكل بناء وبحسن نية في عمل اللجنة لمعالجة التحديات العالمية الأكثر إلحاحا، بغية إرسال رسالة قوية عن تعددية الأطراف والتضامن الدولي. ويتسم عمل اللجنة بأهمية خاصة في وقت أدى فيه العديد من التحديات المترابطة إلى عكس اتجاه المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس وأثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية.

200 - وأسف لزيادة تقويض قدرة المجتمع الدولي على التصدي لهذه التحديات بسبب الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، والتي تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ودافعا لتدهور التوقعات العالمية. ففي 2 آذار/مارس 2022، صوتت

141 دولة عضـــوا لصـــالح قرار الجمعية العامة دإط-1/11 بشـــأن العدوان على أوكرانيا، الذي أعربت فيه عن قلقها إزاء الأثر الذي يُحتمل أن يخلّفه النزاع على زيادة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

201 - وقال إنه يجب على اللجنة والمجتمع الدولي أن يحددا بوضوح جميع الأسـباب الجذرية للتراجع في تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة. وتشـجب وفود هذه الدول واقع أن إحدى الدول الأعضـاء مسـؤولة عن مزيد من التدهور العالمي في عالم يواجه بالفعل تحديات عالمية مُغيِّرة لمجرى الحياة، بما في ذلك آثار جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ. واعتبر أنّ اسـتمرار حرب الاتحاد الروسـي ضـد أوكرانيا له صـلات وتبعات مباشرة على المسائل المعروضة على اللجنة، أي التنمية والغذاء والتغذية وأمن الطاقة على الصـــعيد العالمي. غير أن مشـــاريع قرارات اللجنة لم تسمِّ على وجه التحديد الاتحاد الروسي أو تحاسبه، بل تضمنت بدلا من ذلك إشارات عامة إلى التوترات والنزاعات الجغرافية السياسية.

202 - وأردف قائلاً إن حكومات كثيرة في بلدان الجنوب ليست لديها الإمكانيات المالية لمساعدة شعوبها على مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية والأسمدة، الذي تسارعت وتيرته بسبب الحرب. وفي عام 2021، عانى ما يقرب من 2,34 بليون شـــخص من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد، وهو ما يمثل زيادة بأكثر من 350 مليون شـــخص منذ عام 2019. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني ما يصـــل إلى 345 مليون شـــخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 82 بلدا؛ وقد زاد هذا العدد بأكثر من الضـــعف منذ بداية الجائحة. وأدت الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الروسي، والتي شملت استخدام الغذاء كسلاح في حربه ضد أوكرانيا، وتخفيض الإنتاج والصادرات من الحبوب والأغذية بدرجة كبيرة، إلى تفاقم هذه الاتجاهات، وأســـفرت عن زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. ومن شأن استمراره في شن الحرب أن يؤدي إلى مواصـــلة التراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك فإن وفد بلده والوفود التي تكلّم باسمها تطالب الاتحاد الروســـي مرة أخرى بوقف الأعمال العدائية، وســـحب قواته من كامل أراضـــي أوكرانيا، واحترام ســـيادة هذه الدولة وســـلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

203 - **السيدة موزغوفايا** (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها انضم إلى توافق الآراء بشأن القرار، نظرا لأهمية الإنتاج الزراعي المستدام والأمن الغذائي في القضاء على الفقر بجميع أشكاله ومظاهره. وأوضحت أنّه لا بد من اتباع نهج شامل لمعالجة حالة الأمن الغذائي المتدهورة، دون تحميل دولة واحدة المســـؤولية عن نقص الأغذية وتزايد انعدام الأمن الغذائي. ومما يؤسف له أن مشروع القرار لا يأخذ في الاعتبار عاملا هاما له أثر خطير على حالة الأغذية في العالم، وهو التدابير الاقتصـــادية والمالية والتجارية الانفرادية. فالجزاءات المفروضـــة على المنتجين الرئيســـيين للأســـمدة والحبوب تعيق لوجســـتيات الإمداد، مما يقوض إلى حد كبير الأمن الغذائي والجهود الرامية إلى القضـــاء على الجوع في البلدان الضـــعيفة. ففي حزيران/يونيه 2021، فرض الاتحاد الأوروبي في الواقع عقوبات على بيلاروسيا، بما في ذلك عبور بعض أسـمدتها. وقد شـددت بيلاروس مرارا وتكرارا على أن اسـتخدام التدابير القســرية الانفرادية كوســيلة لممارســة الضــغط الســياســي والاقتصادي على البلدان يتعارض مع المبادئ الرئيسية للقانون الدولي. واختتم قائلا إنّ هذه الممارسة يجب أن تتوقف.

204 - **الســـيدة إســـتميل أيديل** (تركيا): قالت إن وفد بلدها يرحب باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، وذلك يمثل علامة قوية على التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030 وتصميمه على معالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي من خلال التضـــامن والوحدة والتعاون المتعدد الأطراف. وأفادت بأنّه ســيترتب على عدم القيام بذلك تبعات اجتماعية واقتصـادية وسـياسـية كبيرة. فمنظومة الأمم المتحدة تؤدي دورا أساسيا في تنسيق استجابة عالمية شاملة للتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي على الصـعيد العالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، يسـر وفد بلدها أن يلاحظ أن مشـــروع القرار يتضـــمن إشـــارة إلى المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية (مبادرة البحر الأسـود لنقل الحبوب)، التي حملت بموجبها ما يقرب من 500 ســـفينة أكثر من 11 مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية إلى ما يقرب من 40 بلدا خلال أربعة أشـــهر. وقد امتد تأثير مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب إلى ما هو أبعد من موانئ الوصـول المباشرة. فقد انخفضـت أسـعار القمح بنسـبة 8 في المائة، وانخفض مؤشـر أسـعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بنسبة 9 في المائة، وهو أكبر انخفاض منذ عام 2008. وسـتواصـل تركيا دعم مركز التنسـيق المشترك في اسطنبول، الذي يقوم برصد العمليات عن كثب.

205 - **الســـيد دي لا ميزونوف** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصـــفته مراقبا): تكلم أيضـــا باســـم البلدان المرشـــحة للانضـــمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأســـود وجمهورية مولدوفا

ومقدونيا الشمالية، والبلدين المرشحين المحتملين البوسنة والهرسك وجورجيا، فقال إن التحديات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي الحاد والتغذية ازدادت في عام 2022 وأن الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة ما زال يتراجع نتيجة للنزاعات وجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ. وأعرب عن ترحيب وفد الاتحاد باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، الأمر الذي يدل على الالتزام العالمي الثابت بتحقيق القضاء على الجوع وعدم ترك أحد خلف الركب. ويسر وفد الاتحاد ملاحظة أن مشروع القرار يشير إلى قرار الجمعية العامة 264/76 بشأن حالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي ويدعو إلى تنفيذ الالتزامات الطوعية المتعهَّد بها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021. وأفاد بأنّ الاتحاد الأوروبي يرحب أيضا بالاعتراف بالروابط الرئيسية مع المناخ والبيئة والمحيطات والصحة العالمية والمياه. ومما يؤسف له أن مشروع القرار لا يعكس بوضوح الالتزامات المتعهد بها في قرار مجلس الأمن 2417 (2018) بشأن النزاعات والجوع.

206 - وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي وبيلاروس يدعيان عدم وجود تداعيات هامة للحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا على التنمية المستدامة أو الاقتصاد العالمي أو سبل عيش مئات الملايين من الضعفاء. فهما بمفردهما يروجان لواقع بديل، وهو ما يتناقض مع الحقائق التي تُثبت وجود صلة مباشرة بين الحرب وزيادة الهشاشة والجوع والفقر، والتي كثيرا ما تقدّمها المنظمات الدولية التي ينتميان إليها. غير أن الاتحاد الروسي يرفض تحمل المسؤولية عن أفعاله في أوكرانيا ويعتزم مواصلة التصرف دون عقاب. وأوضح أنّ جزاءات الاتحاد الأوروبي لم تستهدف قط صادرات الإمدادات الغذائية أو الأسمدة أو غيرها من المنتجات الزراعية من الاتحاد الروسي. وعلى الرغم من أن الإفراط في الامتثال للمعايير الأخلاقية يمكن أن تكون له آثار غير مباشرة، فإن هذه الحالات تُعالَج بمجرد الإبلاغ عنها. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات الأسمدة الروسية ظلت عند مستويات تاريخية خلال الشهر الماضي، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة.

207 - وأشار إلى أن المجتمع الدولي حاول معالجة العواقب العالمية للحرب من خلال مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي توسطت فيها الأمم المتحدة؛ ومبادرة ممرات التضامن المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا؛ وتقديم المساعدات الغذائية. بيد أن انسحاب القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية ووقف العدوان الروسي هما وحدهما اللذان سيمكنان أوكرانيا من إنتاج وتصدير كميات المنتجات الزراعية التي تمس الحاجة إليها. وقد صرح الرئيس الأوكراني زيلينسكي بأن بلاده مستعدة للسلام. وردا على ذلك، زاد الاتحاد الروسي من هجماته الصاروخية على البنية التحتية المدنية. واختتم بالقول إنّه لا ينبغي أبدا استخدام الأغذية كسلاح.

208 - *تم سحب مشروع القرار A/C.2/77/L.25.*

البند 124 من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (A/C.2/77/L.53 و A/C.2/77/L.68)

مشروع المقرر: A/C.2/77/L.53 تنشيط أعمال اللجنة الثانية

209 - **الرئيسة:** قالت إن مشروع المقرر لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

210 - *اعتمد مشروع المقرر A/C.2/77/L.53.*

211 - **السيدة مندوزا إلغويا** (المكسيك): تكلمت أيضا باسم إسرائيل وأندورا وآيسلندا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وصربيا وليختنشتاين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج واليابان، وأيضا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فقالت إنه على الرغم من القيود المفروضة على أساليب عمل اللجنة المتفق عليها، فإن اللجنة قد أحرزت تقدما بشأن المسائل الرئيسية بفضل إجراءات تعزيز الكفاءة، التي تتضمن تعميم الوثائق في شكل قابل للتحرير وبدء المفاوضات خلال الجلسة الأولى للمشاورات غير الرسمية. وقد أعرب وفد بلدها ووفود البلدان التي تكلمت باسمها عن قلقها الشديد إزاء مشاريع القرارات التي ما زالت لا تتماشى مع الاتفاقات الإطارية لعام 2015، ولا سيما خطة عام 2030، وأعربت عن تأييدها لدمج مشاريع القرارات، وتعديل التواتر الدوري لمشاريع القرارات لإتاحة الوقت الكافي لتطوير المسائل، والنظر في المشاركة في وضعها. ومع التقدم الجاري على قدم وساق في عقد العمل وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فقد حان الوقت لجعل خطة عام 2030 والاتفاقات الإطارية الأخرى لعام 2015 بمثابة الأسس في عمل اللجنة.

212 - وقالت إن اللجنة قد تمكّنت، بفضل التعاون والانضباط، من إكمال عملها ضمن الإطار الزمني المخصص في ذلك العام، وأنه يمكن استخدام نفس التعاون والانضباط لجعل اللجنة قادرة حقا على تحقيق تعافٍ مستدام وشامل وقادر على الصمود من أجل العودة إلى

المسار الصحيح لتنفيذ خطة عام 2030 والتركيز على الفئات الأكثر ضعفا. وأفادت بأنّ وفد بلدها ووفود البلدان التي تكلّمت باسمها تتطلّع إلى مواصلة عملية التنشيط عبر الاستفادة من الإجراءات المتخذة في الآونة الأخيرة بشأن الكفاءة، وتعزيز المشاركة الهادفة والبناءة لجميع الوفود، وترسيخ عمل اللجنة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

213 - **السيد موريلي** (كندا): تكلّم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إن وفد بلده ووفدي هذين البلدين تقدر العودة إلى الحياة الطبيعية بعد الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19؛ ومع ذلك، يجب ألا تغيب عن بال الدول الأعضاء إجراءات تعزيز الكفاءة التي تحققت في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بأساليب عمل اللجنة، مثل الحد من عدد مشاريع القرارات المعروضة، وتعميم الوثائق في أشكال قابلة للتحرير، وبدء المفاوضات خلال الجلسة الأولى للمشاورات غير الرسمية.

214 - وفي عام 2022، نظرت اللجنة في أكثر من 40 مشروع قرار، تعين إجراء مفاوضات افتراضية بشأنها. ونتيجة لحجم المفاوضات المتزايد باستمرار وغير المستدام، تشهد ديناميات اللجنة تحولا في الاتجاه الخاطئ. وقد حدثت زيادة في المحاولات الرامية إلى تقويض جدول أعمال عام 2030 وفي الجهود الرامية إلى حماية الوضع الراهن أو إعاقة التقدم في مجال القضايا الرئيسية مثل المساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، فإن عددا من القرارات التي تتطلب باستمرار إجراء تصويت لم تسلك مسارا واضحاً للعودة إلى توافق الآراء. وهذه الحالة غير مقبولة وتبرز الحاجة إلى التنشيط. ومن أجل تهيئة الظروف لإجراء مفاوضات مثمرة، ينبغي أن تكون الحلول الخلاقة لسد الفجوات في المواقف أمرا شائعا، وأن تكون مقترحات الميسرين هي الملاذ الأخير، وأن يتم قضاء وقت أكبر في المناقشات الحضورية، وأن تتيح الجداول الزمنية للتفاوض وإجراءات عدم الاعتراض وقتا كافيا للتشاور. والهدف المشترك المتمثل في التوصل إلى توافق في الآراء هو مسؤولية جميع أعضاء اللجنة.

215 - وأشار إلى أنه يجب على اللجنة أن تواصل تكييف عملها مع الحقائق والتحديات الراهنة. وقد أعربت وفود أستراليا وكندا ونيوزيلندا عن قلقها الشديد إزاء مشاريع القرارات التي لا تتماشى مع الاتفاقات الإطارية لعام 2015، ولا سيما خطة عام 2030. وأعربت عن تأييدها لدمج مشاريع القرارات، وتعديل التواتر الدوري لمشاريع القرارات لإتاحة الوقت الكافي لتطوير المسائل والنظر في المشاركة في صياغتها. ومما يؤسف له أن محاولات بُذلت في السنوات الأخيرة لإبطال التقدم المحدود المحرز في هذا الصدد. ويلزم أن يكون هناك تعاون وتكيف وانضباط لتحقيق تقدم ملموس وضمان قدرة اللجنة على تحقيق تعافٍ مستدام وشامل وقادر على الصمود، وعلى العودة إلى المسار الصحيح لتنفيذ خطة عام 2030.

مشروع المقرر A/C.2/77/L.68: مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة

216 - **الرئيسة:** قالت إن مشروع المقرر لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

217 - *اعتمد مشروع المقرر A/C.2/77/L.68.*

اختتام أعمال اللجنة

218 - **السيد لي** جونوا (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن عمل اللجنة قد عاد إلى نطاقه وطموحه السابقين بعد انقطاع دام عامين نتيجة لجائحة كوفيد-19. وعلى خلفية من النزاعات والشكوك الاقتصادية وأثر تغير المناخ، حققت الدول الأعضاء نتائج ممتازة، ولكنها يجب أن تعمل على استعادة مكاسبها الضائعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

219 - وقال إن بعض مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة رددت صدى الشواغل المتعلقة بالفجوة المالية الكبيرة التي تحد من قدرة العديد من البلدان النامية على الاستثمار في التعافي المستدام والتحويلي. ويشمل ذلك مشاريع القرارات المتعلقة بتمويل التنمية وبالديون والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وقد اعترفت اللجنة بالإجراءات المتخذة للتصدي للجائحة التي عُلقت بموجبها مدفوعات خدمة الديون والتي تشجع على تحمل الديون في الأجل الطويل. وشجعت أيضا على استخدام التقنيات المالية الرقمية، واتفقت على موعد للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المحتمل انعقاده، ومهدت الطريق لإحراز تقدم في مجال التعاون الضريبي.

220 - وقال إن اللجنة كررت دعوتها إلى وضع سياسات متكاملة ومتسقة للقضاء على الفقر، وتوصلت إلى توافق في الآراء بشأن توسيع نطاق النهج الاستباقية للتصدي لأزمة الأمن الغذائي المستمرة. واعترفت أيضا بجهود المنظمات المتعددة الأطراف في هذا الصدد، بما

في ذلك فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل الذي أنشأه الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، رحبت اللجنة بالجهود الرامية إلى تنسيق استجابة عالمية شاملة للتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي العالمي عبر تنفيذ كل من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم بين الاتحاد الروسي والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الترويج للمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية في الأسواق العالمية.

221 - ومضى يقول إن اللجنة قد قدمت، ضمن مجموعة الاقتصاد الكلي، إرشادات مفصلة بشأن التدخلات السياساتية التي ستساعد العالم على إعادة البناء بطريقة أكثر شمولا وازدهارا في أعقاب الجائحة. وشددت أيضا على أهمية تعزيز قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي الوقت نفسه، واصلت اللجنة تقديم التوجيه السياساتي بشأن التحديات التي تشهدها البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وقدمت توجيهات بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي ستستضيفه أنتيغوا وبربودا في عام 2024. ووافقت اللجنة أيضا على طرائق عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المقرر عقده في كيغالي في عام 2024. ودعت إلى تعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا، والمضي قدما في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، وتمهيد السبيل أمام انعقاد الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في عام 2023.

222 - وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، قال إن أعمال اللجنة شملت مجالات التنوع البيولوجي، والتصحر، وإدارة المناطق الساحلية، والاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد اعتُمدت بتوافق الآراء ثلاثة مشاريع قرارات جديدة بشأن الأنهار الجليدية، والوصول بالنفايات إلى مستوى الصفر، ودور البرلمانيين في التنمية المستدامة. واعترفت اللجنة أيضا بتزايد الروابط بين بنود جدول الأعمال المدرجة في إطار التنمية المستدامة والبنود المدرجة في إطار سياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية. وقد أعربت اللجنة في هذا الصدد عن تقديرها للعمل المتقدم بشأن وضع مؤشر للضعف متعدد الأبعاد، وهي تتطلع إلى تلقي مقترحات بشأن مقاييس التقدم التي تكمل الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه. ولكي يكون تمويل التنمية تحويليا بحق، لا بد من النظر في مواطن الضعف الخاصة. وشكر الدول الأعضاء على التزامها وعملها الفعال خلال دورة اللجنة، وقال إنه يتطلع إلى التحضير للمناسبات الرفيعة المستوى بشأن أقل البلدان نموا، والمياه والحد من مخاطر الكوارث، فضلا عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

223 - **الرئيسة:** قالت إن اللجنة قد عادت إلى عبء عملها المعتاد بعد عامين من القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وتعكس مشاريع القرارات المعتمدة الحالة الراهنة لبنود جدول الأعمال المعقدة، التي تأثر معظمها بجائحة كوفيد-19، وبالتوترات الجيوسياسية، والوضع الاقتصادي العالمي، والعديد من الأزمات المستمرة. وستسهم مشاريع قرارات اللجنة في التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030. وعلى الرغم من المفاوضات الصعبة، تمكنت الدول الأعضاء من الحفاظ على جو من الزمالة والعمل البناء والتوافق. وقد سعى المكتب جاهدا إلى تزويد جميع المجموعات المتفاوضة بالحيز اللازم للتوصل إلى استنتاجات مقبولة للجميع. ولئن لم يتسن تسوية جميع الخلافات، فإنّ أفضل النتائج الممكنة قد تحققت في ظل هذه الظروف.

224 - وقالت إن مشروع القرار المتعلق بتمويل التنمية يتضمن إشارات إلى مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد قيد الإعداد؛ وإلى دورة منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2023؛ والصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة؛ ومؤشر جديد لأهداف التنمية المستدامة في إطار الغاية 17-3؛ والمشاورات الهادفة إلى تحديد مقياس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة يستكمل الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع القرار المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية يشير إلى الصك الجديد المتعلق بالمواد البلاستيكية، الذي تجري مفاوضات بشأنه.

225 - وأعلنت أن اللجنة الثانية قد اختتمت أعمالها في إطار الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة 13:35.